الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاديات العمل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالب:

- عبورة سيدأحمد

تحت عنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة والتضخم في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1990- 2020

نوقشت علنا يوم 06 جوان 2023 أمام اللجنة المكونة من:

- أجري خيرة	(أستاذة محاضرة درجة –ب– جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
- لعرفي عودة	(أستاذة محاضرة درجة –ب– جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
- يحياوي فاطمة	(أستاذة محاضرة درجة –ب– جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء

أحمد الله تعالى الذي وفقني لانجاز هذه المذكرة

و إتمام هذا العمل

أهدي هذا العمل إلى

- الوالدين الكريمين.
- زملائي في العمل.
- كل أفراد العائلة و الأصدقاء.
- الأستاذة المشرفة على هذه المذكرة على وجه الخصوص.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء

هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا

من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل

وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة

« لعريفي عودة »

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

ان ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات و اعتماده بشكل كبير على الموارد المالية المتأتية من هذا القطاعجعله عرضةلتقلبات أسعار النفط،وذلك باعتبار العوائد النفطية عامل رئيسي يساهم في النمو و يساعد على المحافظة على توازن المؤشرات الاقتصادية .

إن الهدف الأساسي من هذا البحث هو دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة و التضخم في الجزائر، من خلال الاعتماد على دراسة قياسية لتحليل العلاقة بينهما وذلك باستعمال بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990إلى 2020 و من خلال تطبيق نموذج انحدار خطي البسيط.

وقد توصلت الدراسة الى اثبات حساسية الاقتصاد الجزائري إلتقلبات أسعار النفط على البطالة و التضخم، إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط و معدلات البطالة و التضخم في الجزائر

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، معدل البطالة، معدل التضخم، نموذج انحدار خطي البسيط.

Abstract of the study:

The dependence of Algerian economy in fuels sector and its largely adoption on the financial resources of this sector making it susceptible to oil prices fluctuations, considering oil revenues as a principal factor contributes in growth and helps to maintain the balance of the country's économie indicators.

The main objective of this research is to study the impact of oil prices fluctuations on unemployment and inflation in Algeria , by relying on an econometric study to analyze the relationship between them, using annual data for the period from 1990 – 2020 and by applying the simple liner Regression.

And the study concluded to prove the sensitivity of the Algerian economy to fluctuations in oil prices on unemployment and inflation and that there is an inverse relationship between oil prices to unemployment and inflation

Key words: *oil prices, unemployment rate, inflation rate, simple liner Regression.*

الفهارس

فـهـرس المحتويـات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	III –I
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VI
قائمة الرموز والاختصارات	VII
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ– هـ
الفصل الأول:«الإطار النظري للبطالة والتضخم ومفاهيم عامة حول النفط وأسعاره»	
تمهيد.	02
المبحث الأول: ماهية البطالة	03
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البطالة	03
أولا: مفهوم البطالة وقياسها	04
ثانيا: أنواع وأثار البطالة	06
المطلب الثاني: أسباب البطالة وأساليب علاجها	09
أولا: أسباب البطالة	09
ثانيا: أساليب علاج البطالة	10
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم	12
المطلب الأول:مفهوم التضخم وطريق قياسه	12
أولا: مفهوم التضخم	12
ثانيا: طريقة قياس التضخم	13
المطلب الثاني: أنواع التضخم وأثاره	13

أولا:أنواع التضخم	13
ثانيا:آثار التضخم	14
المطلب الثالث: أساليب معالجة التضخم	16
المبحث الثالث : ماهية النفط	19
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط	19
أولا: تعريف النفط أصله و مكوناته	19
ثانيا: أنواع وخصائص النفط	21
ثالثا: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث	23
المطلب الثاني: سعر النفط مفهومه ومحدداته	26
أولا : مفهوم سعر النفط و أنواعه	26
ثانيا: محددات أسعار النفط	28
المطلب الثالث : التطورات التاريخية لأسعار النفط	31
أولا: الفترة (1973–1999)	31
ثانيا: الفترة (2000–2009)	33
ثالثا: الفترة (2010–2020)	33
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني:«العلاقة أثر تغيرات أسعار البترول على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة «1990–2020»	
تمهيد.	36
المبحث الأول: تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)	37
المطلب الأول: تطور البطالة خلال الفترة (1990–2020)	37
المطلب الثاني: تطور التضخم خلال الفترة (1990–2020)	39
المبحث الثاني: علاقة أثر تقلبات أسعارا لنفط على البطالة والتضخم	41
المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على البطالة	41
المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التضخم	42

المبحث الثالث: تطبيق نموذج الانحدار خطي البسيط	44
المطلب الأول: أثر أسعار النفط على معدلات البطالة في العينة محل الدراسة	44
المطلب الثاني:أثر أسعار النفط على التضخم في العينة محل الدراسة	52
خلاصة الفصل الثاني	56
خاتمة	58
قائمة المراجع	61
الملاحق	67

قائـمـة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أنواع النفط الخام و نسب المنتجات النفطية فيه	21
2-1	تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2000-2020)	27
1-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	37
2-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	39
3-2	تطور أسعار النفط، معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2020)	45
4-2	الإحصائيات الوصفية للبيانات	47
5-2	نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط (CHO)	49
6-2	نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط(INF)	53

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	إيضاح من هم العاطلون	04
2-1	سياسات مكافحة البطالة	09
3-1	تطورات أسعار النفط في الفترة (1970-2020)	33
1-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	38
2-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	40
3-2	انعكاسات أسعار النفط على البطالة في الجزائرخلال الفترة (1990-2020)	41
4-2	انعكاسات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	42

قـائـمـة الرموز والاختصارات

الرمز أو الاختصار	الدلالـــة	
	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
API	American Petroleum Institute	مقياس خاص بـ معهد النفط الأمريكي
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للنفط
IEA	International Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة
CHO	Unemployment Rate	معدل البطالة
INF	Inflation Rat	معدل التضخم

قـائـمـة الملاحـق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور أسعار النفط، معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990– 2020	67

مقدمة

توطئة:

لقد بدأ الاهتمام بالطاقة بعد أن أصبحت مدخلا للتقدم الصناعي الذي عرفه العالم خلال القرنين الماضيين، ومن أهم هذه المصادر الطاقوية (النفط). وهكذا فان اكتشاف النفط ابتداءا من منتصف القرن التاسع عشر دفع العديد من الدول إلى البحث والتنقيب عليه، وذلك بالنظر للخصائص والمزايا التي يتمتع بها مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى وتخطى أسعار النفط باهتمام العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين سواء الدول المصدرة أو المستهلكة، ومن جهة أخرى يتميز سوق النفط بعدم الاستقرار ذلك نتيجة للتفاعل قوى العرض والطلب حيث ارتفاع وانخفاض أسعار النفط بشكل خطر حقيقيا لكثير من دول العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

إن صادرات المحروقات تساهم بأكثر من 97% في إيرادات الدولة من العملة الصعبة ولذا فان التغير في أسعار النفط له تأثير كبير على إيرادات الدولة وبالتالي على مخططات التنمية، لأن أغلب المشاريع تمول من عائدات النفط وهذا ما أدى إلى كثير من الاختلالات أخرت بالاقتصاد وبالمجتمع الجزائري ككل بسبب التقلبات المتكررة لأسعار النفط.

تعتبر البطالة و التضخم ظاهرتين من الظواهر الأكثر مساسا بالاقتصاد الوطني التي تأثر بصفة مباشرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي وكذا الاقتصاد الجزئي بصفة خاصة, فشغل حيزا كبيرا من الاقتصاديين نظرا للآثار السلبية التي يخلفهما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية, وهما من أكثر الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية تعقيدا حيث نجد هنا كجدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذين الظاهرتين ومعرفة أسبابهما وأثارهما الاقتصادية وكذا طرق معالجة أو الحد منها على الأقل, وبما أنهما يمثلا حالة من حالات الاختلال الاقتصادي, إذ تعتبر العوائد النفطية بمثابة الرئة التي يتنفس من خلالها الاقتصاد الوطني.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية كالتالي:

السؤال الرئيسي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على البطالة والتضخم في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي قمنا بتقسيمه إلى مجموعة من الأسئلة وهي:

- ماهي العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفطي ظل الأزمات المالية والبترولية؟
- كيف تتأثر ظاهرتي البطالةوالتضخم بتقلبات أسعار النفط؟

- هل يمكن قياس أثر أسعار النفط على معدلات البطالة والتضخم من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي؟

الفرضيات:

على ضوء ما طرحنا من تساؤلات حول موضوع الدراسة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات لاختبارها على النحو التالي:

- تتأثر أسعار النفط بعوامل اقتصادية، وليدة عن الأزمات المالية والبترولية.
- تتأثر البطالة والتضخم بأسعار النفط إما ارتفاعا أو انخفاضا.
- يمكن بناء نموذج قياسي لتأثير أسعار النفط على معدلات البطالة والتضخم.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه دراستنا لهذا الموضوع إلى ما يلي:

- ✓ معرفة أسباب وقوع ظاهرتي البطالة والتضخم والتي تعتبر من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.
- ✓ محاولة معرفة أساليب معالجة البطالة والتضخم والوقوف على واقع سياسات الجزائر للحد منها.
- ✓ محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط.
- ✓ محاولة فهم كيفية تأثير سعر النفط على معدل البطالة والتضخم في الجزائر من خلال نموذج اقتصادي قياسي.
- ✓ فتح الباب للأجيال القادمة للحفاظ على هذه الثروة كونها تمثل العمود الفقري لبناء وإرساء قواعد التنمية.

أهمية الدراسة: باعتبار أن الجزائر دولة من الدول المصدرة للنفط فالأمر يستدعي منا تسليط الضوء على هذا القطاع ومعرفة درجة تأثيره على البطالة والتضخم، وتحديد العلاقة الموجودة بينهما.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ حداثة الموضوع وعلاقته بمجال التخصص؛
- ✓ مواكبة الموضوع لتطورات الاقتصادية الراهنة؛

- ✓ لاحظنا من خلال المذكرات السابقة أنها لم تتطرق إلى مثل هذه المواضيع رغم اكتسابها طابع محلي وإقليمي وعالمي؛
- ✓ الطبيعة الحساسة للموضوع حيث أصبح هذا الموضوع محل اهتمام كل الاقتصاديين؛
- ✓ يمثل الموضوع ظاهرة اجتماعية هامة تمثلت في البطالة والتضخم والتي تمس معظم فئات المجتمع، نظرا لزيادة وتفاقم ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة أثار تغيرات أسعار البترول على معدلات البطالةوالتضخم في الجزائر.

الحدود الزمنية: نظرا لتغيرات المستمرة في أسعار النفط اخترنا الفترة من 1990- 2020

المنهج المتبع في الدراسة:

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية تم اعتماد المنهج الاستنباطي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الأول بصدد التطرق للمفاهيم الأساسية والنظرية المرتبطة بالدراسة من خلال عرض المفاهيم أساسية مرتبطة بالبطالة و التضخم و أسعار النفط ، أما في الفصل التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي بغية قياس العلاقة بين أسعار النفط على البطالة و التضخم في الجزائر والوصول إلى النتائج وذالك من خلال القيام بتحليل مختلف الجداول الإحصائية، وأيضا استخدامنا الطرق القياسية والإحصائية للدراسة.

دراسات السابقة:

ولقد لجأنا في معالجتنا لهذا الموضوع إلى الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة على غرار:

– أطروحة دكتوراه بعنوان أثر تطور إستغلال أنظمة النفط على الصادرات من إعداد الباحثة أمينة مخلفي جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013 والتي تطرقت الباحثة من خلالها إلى عرض أنظمة النفط وتطور إستغلالها على الصادرات من خلال إعطاء نظرة حول الصناعة النفطية مراحلها وتاريخها.

– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي جامعة الجزائر،03 للباحث بن سبع حمزة، تحت عنوان أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي ، البطالة والتضخم، دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية var، للفترة (1970-2010) ، ولقد كان الهدف الجوهري من وراء هذا البحث هو تحليل ودراسة الآثار التي يمكن أن تخلفها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العلمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصل إليها في هذه الدارسة أن الأسعار النفط تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، سواء كان ذلك التأثير مباشرا أو غير مباشر.

– مذكرة شهادة ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي بعنوان أثر علاقة فليبس على الاقتصاد الجزائري في الفترة (1991-2019) من إعداد الباحث مادي حمزة جامعة أكلي محند أولحاج البويرة 2019، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مختلف المفاهيم كل من البطالة والتضخم وأساليب معالجتها.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات ومعوقات تعترضه، وأثناء إعداد هذه الدراسة قابلتنا بعض الصعوبات التي أجبرتنا أحيانا على إجراء تعديلات في بعض جزئياته، منها:

- قلة البيانات الإحصائية.
- عدم تناول متغيرات الموضوع وإسقاطها على الجزائر.
- نقص المراجع باللغة العربية المتعلقة بموضوع الدراسة.

هيكل الدراسة:

يتضمن الهيكل الدراسة إلى فصلين كما يلي :

- تناولنا في **الفصل الأول** الإطار النظري للبطالة والتضخم،أسس و مفاهيم عامة حول النفط وذلك من خلال توضيح مفهوم البطالة والتضخم وأنواعهما وطرق قياسها وأساليب علاجهما، كما تطرقنا ما هية النفط إضافة إلى أسعاره ومحدداته و في الأخير تطرقنا إلى تبيان التطورات التاريخية لكل من أسعار النفط

- و**الفصل الثاني** تم التطرق إلى العلاقة التي تربط بين تقلبات أسعار النفط على البطالة والتضخم في الجزائر،وذلك من خلال التعريف بالتطورات معدلات البطالة والتضخم في الجزائر، وتناولنا أيضا انعكاسات تقلبات أسعار النفط على البطالة والتضخم ،وفي الأخير تم توضيح تأثير تقلبات أسعار النفط على البطالة والتضخم في الجزائر من خلال دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2020.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبطالة والتضخم ومفاهيم عامة حول النفط وأسعاره

تمهيد:

لقد أصبح النفط عماد النهضة الصناعية وعصب الاقتصاد بكل ما تحمله الكلمة من معنى وبات استخدامه ومشتقاته غير مقتصر على مجتمع دون آخر ، أو دولة دون غيرها، فالدول المتقدمة تحتاج إلى النفط لأنه ببساطة كان ولا يزال يشكل قاعدة نموها الاقتصادي، وتفوقها الصناعي والتكنولوجي في حين تحتاجه الدول النامية بغية تحقيق تقدمها وتنميتها الاقتصادية واللحاق بموكب الحضارة المعاصرة، وفي ظل هذه الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة وسلعة إستراتيجية متعددة الاستخدامات لا يمكن الاستغناء عليها، تظل أسعاره المتقلبة المحرك والمحدد الأساسي للأداء الاقتصادي العالمي، ومادة دسمة للباحثين الاقتصاديين الذين خصصوا جزء كبير من دراستهم وأبحاثهم لتحليل علاقة تقلبات أسعار النفط وربطها بالتقلبات التي تطرأ على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية. حيث إن التبعية المفرطة للنفط في تمويل الاستثمارات، وضعت الدول التي يعتمد اقتصادها على الريع البترولي في موقع تواجه فيه تحديات اقتصادية كبيرة وهكذا أصبحت هذه الأخيرة في حيرة من أمرها أمام الإجراءات الأزمة لمواجهة أبرز المشكلات التي تعترض اقتصادها ألا وهي ظاهرتي البطالة والتضخم والذي يشكل خطرا حقيقيا على النشاط الاقتصادي ككل ، وقد خص هذا الموضوع بالكثير من البحث والتحليل طيلة عقود من الزمن، فتعددت المدارس التي حاولت شرح الظاهرة وتفسيرها ووضعها في إطار رياضي كما تعددت السياسات والأساليب الموجهة لمواجهة هذه الظاهرة واحتواءها والحد من آثارها وسلبياتها والقضاء عليها، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على الثروة النفطية والتطرق إلى الجانب النظري لظاهرتي البطالة والتضخم من خلال المباحث التالية.

- **المبحث الأول: ماهية البطالة**
- **المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم**
- **المبحث الثالث: ماهية النفط**

المبحث الأول: ماهية البطالة

المطلب الأول :مفاهيم عامة حول البطالة

تعتبر البطالة أحد أخطر المشكلات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم باختلاف مستوياتها سواء كانت دول متقدمة أو نامية، فخطورتها لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن في عدد العاطلين، وإنما في هدر الطاقات الاقتصادية المتاحة الغير مستغلة من الطاقة الإنتاجية للمجتمع. ولكون هذه المشكلة لها أبعاد تاريخية وجغرافية عبر التطور الاقتصادي، فإن الاقتصاديين عجزوا على إعطاء مفهوم موحد ومدقق للبطالة، وهذا بسبب اختلاف أنواعها، واختلاف وجهات النظر في تفسير وعلاج البطالة.

أولا: مفهوم البطالة وقياسها

1. تعريف البطالة :

1-1-المفهوم اللغوي :

لا يوجد اتفاق حول مصطلح البطالة لغويا ويرجع الاختلاف إلى اختلافات في الرأي حول تحديد مفهوم البطالة، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة.

فقد ورد في معجم اللغة العربية أن البطالة مشتقة من بطل، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد والبطال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقه وصلاحيته، في حين أن البطالة في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة عدم النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثف. وفي اللغة الفرنسية كلمة- – Chomage – والتي تعني البطالة مشتقة من فعل بطل أي تعطل عن العمل لكن فعل – Chômer- يعني أيضا الاستضلال من الشمس بمعنى أنالعاطل عن العمل في اللغة الفرنسية، إنما يعني أيضا ذلك الشخص الذي ستريح في الظلومن ثم يستأنف عمله[1]. أما بالانجليزية كلمة – unemployment وتعني البطالة .

1-2- المفاهيم العلمية للبطالة:

1-2-1-المفهوم العملي:[2]

أشار الأستاذ مُحَّد نبيل جامع إلى أن مصطلح البطالة العطالة ربما يكون أفضل من مصطلح البطالة، إذ أن البطالة كلمة تحمل في طياتها مضمونا قيميا أو أخلاقيا حيث إنها مستمدة من الباطل عكس الحق خاصة

[1] ازين بن محمد الرماني، البطالة العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى دار طريق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001 ص13.

[2] دحماني محمد الدرويش إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل، أطروحة دكتورة جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2012-2013 ص 26-27

إذا كان العاطل ذلك الشخص الموجود داخل قوة العمل وعمره محصور بين 16 و64 سنة لا يعمل بأجر ولو مدة محددة، وقادر على العمل وراغب فيه ولا يجده رغم جديته في البحث عنه، وذلك قبل التعداد أو المسح. ولا يفضل استخدام صفة العاطل – ليعبر عن موقفه العملي، خاصة وأنه ليس عاطلا بمحض إرادته وإنما هو معطل".

وبينما يرى Paul A. Samuelsonو WilliamNordhaus أن العاطلين عن العمل هم المجموعة التي تضم عدد من الأفراد غير العاملين والذين يبحثون وبفعالية عن منصب شغل أو ينتظرون العودة لعملهم".

أما البطالة حسب منظمة العمل الدولية (1985)، هو لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر لحسابهم الخاص، وقد بلغوا سن قانوني يؤهلهم للكسب.

1-2-2- تعريف الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري للبطالة:

مصطلح بدون عمل يقصد به بطال" ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد

على النقاط التالية:

- أن يكون من سن العمل أي بين (16-60) سنة؛
- بدون عمل أثناء فترة التحقيق؛
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل؛
- أن يكون مستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد؛[1]

[1] بن حمودة نجيب البطالة ومحدداتها في المغرب العربي (دراسة قياسية تحليلية) ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014 2015، ص 3-4

الشكل رقم (1–1) إيضاح من هم العاطلون

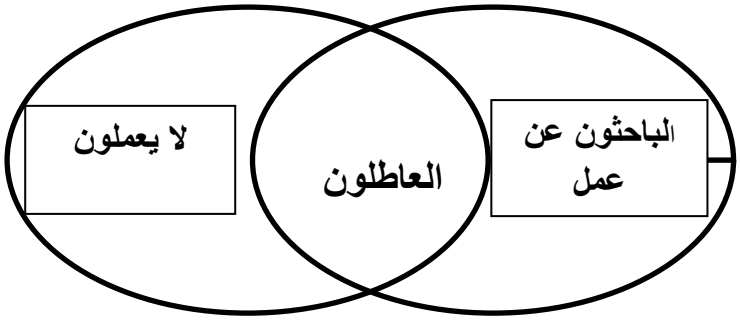

المصدر : رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226 ،الكويت ،1997 ص 30

2 –قياس البطالة:

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من الضروري قياسها، ويعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها. عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشيطة) عند نقطة زمنية معينة باستخدام المعادلة التالية:[1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

- تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لايعملون.
- يقصد بالعاملين كل من يشغل عملا، بدوام كاملا أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.
- أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.
- أما بالنسبة للأفراد اللذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

[1]Gregory. N.M, Macro économie, De Boeck, Paris, 3éme édition, Paris, 2006, P24.

- ✓ **الأفراد دون سن معينة:** وهم الأفراد الذين دون السن القانوني وهو 15-16 فما فوق، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.
- ✓ **الأفراد فوق سن معينة:** هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 فما فوق.

الأفراد من فئات معينة:ونعني بها:

- هي الفئات القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى وطلبة المدارس.
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.
- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم بسبب عدم توفر فرص العمل المناسبة.[1]

ثانيا: أنواع وآثار البطالة

إن التمييز بين أنواع البطالة له أهمية بالغة بحيث يساعد على اكتشاف أسباب وجودها ومن ثم اختيار الآلية المناسبة لمعالجتها، ومن ثم التخفيف من آثارها السلبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.[2]

1-**أنواع البطالة:**تعددت وتنوعت أنواع البطالة نذكر منها:

- ✓ **البطالة الدورية (Cyclical unemployment)** هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية حيث تزداد البطالة في فترات الركود والكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش حيث يزداد الاستخدام[2] ، لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة[3]
- ✓ **البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)** تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة، أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بأماكن وجودها[4]، الأمر الذي يؤكد عليه عدد من الاقتصاديين بضرورة

[1] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 2009/2010 ، ص 5-6

[2] فليح حسن خلف الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص 335

[3] حسام داود، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 03، 2005 ، ص 257

[4] طالب محمد عوض مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004 ، ص 156

إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل.[1]

وتتوقف فترة الانتظار على عدة عوامل منها:[2]

- معدل الأجر المقبول الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه.
- درجة الاستقرار الاقتصادي للدولة.
- مدى تقلب الاقتصاد بين فترات الرواج والكساد.

✓ **البطالة الهيكلية (Structural Unemployment)** تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة التعطل الذي يصيب جانب من القوة العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد الوطني في طبيعة ونوع العمالة المتوفرة[3] ، فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة[4]

✓**البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment)** وهي البطالة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والمناخية، وتحدث بين عمال المهن حيث تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي تسريح العمال[5]، أي هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلع معينة غير مواسم ازدهارها[6]

✓**البطالة المقنعة (Disguised unemployment)** تعرف على أنها الحالة التي يصل فيها الإنتاج الحدي للعمال إلى الصفر أو يأخذ قيم سالبة، أي أنه إذا تم تشغيل إضافي للعمال، سوف يكونون في بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئا للناتج الكلي.[7]

✓**البطالة الاختيارية (Optional Unemployment)** وفيها يتعطل الفرد بمحض إرادته واختياره برغم قدرته على العمل، وذلك أملا في الحصول على وظيفة أفضل أي دخل أكبر أو وظيفة تتناسب مع مستوى تعليمه وتدريبه.[8]

---

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي سياسة التشغيل–التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 235

[2] محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004 ، ص 221

[3] حربي عريقات إسماعيل عبد الرحمان، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 03. 1999 ، ص 269

[4] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة عالم المعرفة، العدد 226 ، الكويت، 1997 ، ص 30

[5] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص 301

[6] حسن أبو زيت أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1. 2000 ، ص 148

[7] أيوب أديب العيسى الفساد الإداري والبطالة، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1. 2014، ص 164

[8] عبد القادر محمد عبد القادر عطية النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 301

✓ **البطالة الإجبارية (Mandatory Unemployment)**: تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند الأجر السائد لكنه لا يجده (العمل) حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته واختياره[1]

2 –آثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها في أي مجتمع حيث ينجم عن ظاهرة البطالة العديد من الآثار السلبية، فالعمل يدر على صاحبه الأجر أو الدخل، ومن ثم يستطيع أن يلبي حاجاته الاقتصادية بسهولة، أما اختفاء هذا الأخير فهو مواجهة للفقر، وليس هذا الناتج الوحيد فقط فهناك انتشار الآفات الاجتماعية، ناهيك عن:[2]

- **تضييع المواهب المكتسبة:** هناك خسارة تترتب على بطالة العمالة المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم وخبراتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تنمو مع الزمن ومن جهة أخرى تضييع الأموال العامة التي أنفقت على المدارس ومراكز التكوين المهني والجامعات، وحتى وان حدث واشتغل هذا الشخص بعد فترة زمنية طويلة نوعا ما تكون مردوديته ضعيفة وتلزمه نفقات أخرى لإعادة تكوينه. وهناك بعض الحكومات تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية وعينية، هذا يعني أن الدولة تتحمل عبئ كبير وهذا يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع البطالة يؤدي إلى انخفاض الدخول الذي يؤدي إلى انخفاض إيرادات الحكومة من الضرائب.
- **انتشار العمل غير الرسمي:** متمثلة أساسا في السوق الموازية، هذه الأسواق التي أخذت أبعادا كثيرة في المجتمع، حيث يلجأ معظمهم إلى التجارة الخفيفة هروبا من الضرائب. وما هي إلا نتيجة من نتائج البطالة. أما على المستوى العام فهناك انتشار القطاع غير الرسمي الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال، هذا الأخير الذي نتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي بعد خسارة للخزينة العامة للدولة لأنه لا يدفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب شغل للقطاع الرسمي والذي بدوره سمح للقطاع غير الرسمي في الظهور.

[1] محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997 ، ص 257

[2] حمدي باشا رابح، لغة الفقر وتحدياته، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 31 ماي – 2 جوان 2003 ، ص 24

- **ظاهرة الفقر**: بعد الفقر من أبرز المشاكل الكبيرة والمزمنة والتي تواجه كثيرا الدول النامية، فقد انتشرت ظاهرة الفقر بشكل كبير لتكون عمليات التسريح والبطالة هما آخر المطاف. إذن فالفقر ناتج من المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية والبطالة المنتشرة.
- **تفشي الآفات الاجتماعية**: إن عدم شغل الفرد لعمل يخلق فراغا كبيرا لديه، إذ يحاول ملئ وقت فراغه بأي طريقة عقلانية، وبالتالي تبدأ سيرورة الحلقة المفرغة في المجتمع، هذه الحلقة التي خلقتها الدولة جراء سياستها الاقتصادية والاجتماعية وتحاول القضاء عليها بشتى الوسائل والطرق، بل إنها ازدادت انتشارا (السرقة، الإجرام، الإرهاب، تعاطي المخدرات، ... الخ) .

المطلب الثاني: أسباب البطالة وأساليب علاجها

تعاني جميع المجتمعات من مشكل البطالة الذي يدق ناقوس الخطر ويهدد اقتصاديات الدول، وتعود مشكلة البطالة إلى العديد من الأسباب لذا تعمل الحكومة جاهدة للتشخيص السليم لأسباب البطالة ومن ثم تحديد سياسات ووسائل العلاج الناجعة.

أولا:أسباب البطالة:

تختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر، وحتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الأسباب التي تشهدها مختلف البلدان عامة:[1]

- ✓ **النمو السكاني**: الذي يعتبر من الأسباب الاجتماعية التي تنتج عنها البطالة فازدياد معدل النمو السكاني ينجم عنه نمو قوة عمل بمعدل أكبر من فرص خلق مناصب جديدة.
- ✓ **التقدم التكنولوجي**: الذي يعد العامل الأساسي في انتشار البطالة (البطالة الهيكلية) وهذا بسبب الاعتماد الكبير على الآلات التي حلت محل الإنسان.
- ✓ **ارتفاع الأجور**: حيث أن ارتفاع الأجور يقلل من أرباح رب العمل، فيضطر إلى خفض عدد العاملين وتسريحهم
- ✓ عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج إلى الربح الكافي الذي يلبي طموحاتهم.[2]
- ✓ قصور جانب الطلب على استيعاب اليد العاملة.

[1] شباح رشيد ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير تخصص تسيير المالية العامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (2011-2012) ، ص 59-60

[2] رجاء الربيعي دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013 ، ص 31

ثانيا:أساليب علاج البطالة

إن المدخل الأساسي لعلاج مشكلة البطالة في أي مجتمع يتوقف على التشخيص الجيد لأساليب ونوع المشكلة، ومن ثم تحديد وسائل وأساليب علاجها بدقة، ومن أبرز هذه الأساليب نذكر:

- ✓ إذا كانت بطالة موسمية فإنه يمكن علاجها من خلال تدريب العاملين عن أعمال أخرى يمارسونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للعمل الذي يشتغلون فيه.
- ✓ خفض تكلفة العمل فانخفاض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار بغرض تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات لتوظيف المزيد من العمال.[1]
- ✓ تسهيل حصول الشباب على القروض الميسرة من بنوك التنمية لإقامة المشروعات الصغيرة.[2]

كما أن هناك سياسات وبرامج لمعالجة مشكلة البطالة، يمكننا توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2) سياسات مكافحة البطالة

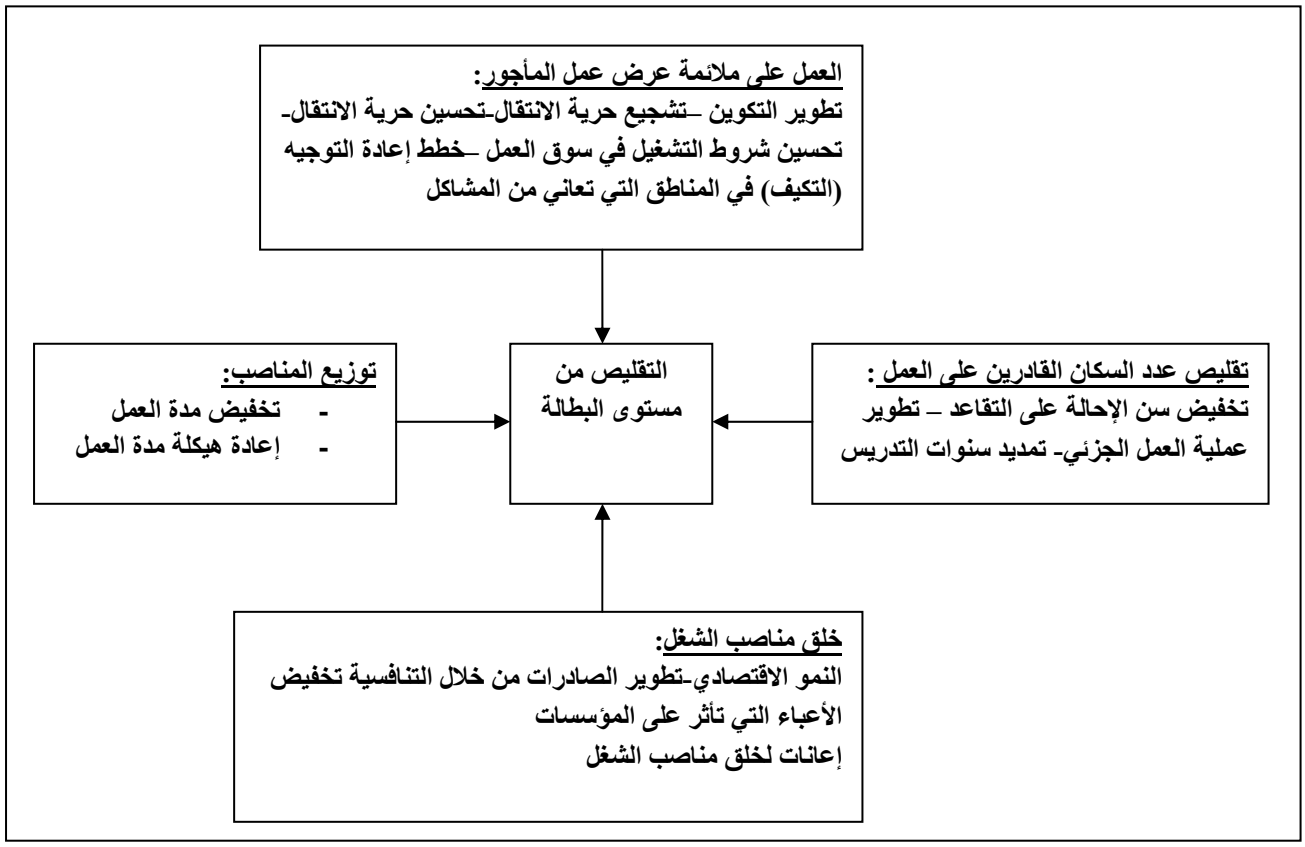

المصدر: شوام بوشامة مدخل في الاقتصاد العام، ج 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، دون مكان طبعة ،2 ، بدون سنة نشر، ص 445

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 433

[2] أحمد مجدي حجازي العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004 ، ص 131

يمكن ذكر أهم الإجراءات للحد من مشكلة البطالة من خلال الشكل (1-2) كالتالي:

- تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة في البلاد
- إعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة
- يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية
- استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية
- زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة يفتح مجالا للعاطلين عن العمل
- منع دفع أجور اقل من الحد الأدنى للأجر وتنظيم سنالتقاعد في القطاع العام والخاص
- تقديم الإعانات لمن لا يستطيع الحصول على فرصة عمل[1]
- الحد من عملية العمالة الوافدة وذلك عن طريق زيادة الرقابة على الحدود والتفتيش المستمر على المنشات الخاصة، وكذلك تشجيع المواطنين على العمل وذلك من خلال إعطائهم ميزات وحوافز تشجيعية
- دعم الدولة لصغار المنتجين والعمل على حمايتهم من المنافسة غير الشرعية مع كبار المنتجين وذلك حفاظا على استمرار عمل الأفراد الذين يعملون في مثل هذه الوظائف
- إعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع الضرورات والمستجدات كالحد من عمالة الأحداث العمل السماح بإنشاء مكاتب العمل والنقابات العمالية لما لها من أثار ايجابية على العمال والاقتصاد بشكل عام .

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات مفاهيم ونظم اقتصادية للتحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2004 ص 155-156

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم

يعتبر التضخم أحد أبرز المشاكل الاقتصادية المعاصرة، فهو يؤثر في السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات سواء كان في جانبه الاستهلاكي أو الاستثماري، كما يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات أغلب بلدان العالم النامية منها والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة على اقتصاديات تلك البلدان وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه

المطلب الأول: مفهوم التضخم وطريق قياسه

أولا: تعريف التضخم:تعددت تعاريف التضخم في الفكر الاقتصادي نذكر منها:

-التضخم هو الزيادة الحاصلة في الأسعار بسبب الزيادة في الإصدار النقدي أو الزيادة في الائتمان المصرفي.[1] فهو ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى.

-التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس للأسعارعن المستوى العام للأسعار فيدولة ما.[2]

-التضخم هو ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة من الزمن والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر.[3]فهو عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا[4]

-التضخم هو ذلك الارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات[5] وبشكل عام التضخم هو ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار، وانخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار نتيجة إصدار قدر كبير من العملة والذي يفيض عن الحجم المادي للسلع والخدمات، مما يدفع المجتمع إلى الإنفاق أكثر من دخله الحقيقي رغم الارتفاع المتسارع للدخل النقدي.

---

[1] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999 ، ص 174

[2] محمود حسين الوادي الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص154

[3] نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمان قطف الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2005، ص257

[4] Ariful Islam, Impact Of inflation on import, International journal of economics, finance and management sciences, vol1, n 1, 2013, P 300.

[5] Marc labonte, Inflation, congessionalresearch service, Wachingation, USA, 2010, P 01.

ثانيا: طريقة قياس التضخم:

ويحسب معدل التضخم وفقا للمعادلة التالية:[1]

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية – المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأثاره

أولا: أنواع التضخم: إن من المميزات التي تتمتع بها ظاهرة التضخم هي تعدد واختلاف أنواعها، وذلك باختلاف المعيار المعتمد عليها للتمييز بينها، غير أنه هناك خاصية تجمع بين كل هذه الأنواع ألا وهي "عجز النقود على أداء وظائفها"، ونظرا لذلك سيتم التعرض لمختلف هذه الأنواع وبالاعتماد علىمعايير مختلفة:

❖ **أساس السرعة التي ترتفع بها الأسعار:**بالاعتماد على هذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

✓ **التضخم الزاحف – Creeping inflation**: ويتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار حتى في الحالات التي تكون في زيادة معتدلة في الطلب أي لا تكون هناك زيادات حادة في مستويات الأسعار التضخم الذي يحدث فيه ارتفاع معتدل وبسيط للأسعار لا يتعدى 10%).[2]

✓ **التضخم السائر – Walking inflation**: وهو أن يصبح الارتفاع في الأسعار أكثر وضوحا بالمقارنة بالتضخم الزاحف، وهو أن ترتفع الأسعار خلال عقد أكثر من 10% وتحديدا بين 30 % و 40 % وهو أكثر خطورة من التضخم الزاحف[3]

✓ **التضخم الجاري– Running inflation**: عندما تبدأ الأسعار بالتزايد بصورة يكون التزايد في الأسعار عبر عقد من الزمن أكثر من 100، وعليه فإذا كانت الأسعار ترتفع سنويا بمعدل يزيد عن 10% يسمى التضخم الجاري.

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 10. 2009 ص 249

[2] سمية بلجبلية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2009/2010، ص 136

[3] سعيد سامي الحلاق النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 184

- ✓ **التضخم الجامع – Galloping inflation** : وهو أشد أنواع التضخم أثرا، وضررا على الاقتصاد القومي، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة على الأسعار دون توقف بحيث تترك آثارا ضارة، وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها، أو معالجتها فتفقد النقود قوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيم، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية، وهو يعرف أيضا بالدورة الخبيثة.[1]

❖ **أساس تعدد القطاعات الاقتصادي:** تتنوع الاتجاهات التضخمية وفقا لهذا المعيار وتنقسم إلى نوعين.[2]

- ✓ **التضخم الاستهلاكي أو السلعي Commodité Inflation**: وهو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية، حيث يمنح لمنتجي السلع الاستهلاكية فرصة لتحقيق أرباح مؤقتة كبيرة.
- ✓ **التضخم الرأسمالي Capital Inflation** : وهو التضخم الذي يصيب جانب السلع الرأسمالية، ويؤثر على مستويات الاستثمار والإنتاج.

ثانيا:أثار التضخم: عدة آثار على اقتصاديات الدول يمكن ذكر أهمها في الآتي[3]

2-1- أثر التضخم على توزيع الدخل: يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية

والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع والمتاجر والمقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار، سعر الفائدة). أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال والموظفين والمتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقة حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية.

2-2- أثر التضخم على ثروة الفرد: يتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية كالسلع والأراضي والمباني والذهب إذا احتفظ بها الفرد لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية، أما إذا أراد الاستثمار فيها فإنها تدر عليه أرباحا معتبرة لارتفاع أسعارها، وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه و معدل التضخم.

---

[1] – سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص 184

[2] سمية بلجبلية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2009/2010، ص 136

[3] خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي جامعة الجزائر 2008-2009 ، ص 26-27

2-3- أثر التضخم على الادخار القومي: يساهم التضخم في زيادة الادخار الإجباري حيث تفرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها وينجر عن هذا الارتفاع زيادة الإنفاق لاقتناء هذه السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبية والتي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية، من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار الاختياري نتيجة زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية.

2-4- أثر التضخم على الاستثمار: يؤثر التضخم سلبا على اتجاهات الاستثمار القومي، فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحا ، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتتميز المشروعات الخدمية مثل الفنادق السياحية والمطاعم، محلات التجزئة والجملة بصغر رأسمالها وقصر فترة استرداده، حيث يكون أثر التضخم على هذا النوع من الاستثمار قليل على عكس المشروعات السلعية سواء كانت زراعية أو صناعية والتي تتناقض قيمها الحقيقية بات أزيد معدل التضخم لطول فترة استرداد رأسمالها.

2-5- الأثر على احتياطي العملات الأجنبية وميزان المدفوعات: يؤدي التضخم المرتفع في بلد ما إلى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول أخرى لارتفاع أسعار السلع التي ينتجها وكنتيجة لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب في عجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: أساليب معالجة التضخم

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف مسبباته إلا أنه يمكن التمييز بين نوعين من سياسات علاج التضخم أهمها الآتي:

1- وسائل السياسة النقدية: تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية، والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد القومي، وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فاعلة على الائتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد والائتمان من حيث تأثيرهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ويعمل البنك المركزي بصفته واضعا للسياسة النقدية ومنفذا لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل تحت رقابته وإشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي[1]،وتقسم وسائل السياسة النقدية إلى وسائل كمية وأخرى نوعية أهمها الآتي:[2]

❖ **الوسائل الكمية:** تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيما يلي:

- **سعر إعادة الخصم:** يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية علىالاقتراض.
- **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة، يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الإقراض وينخفض حجم النقود في السوق[3]

[1] – أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 28

[2] محمد عبد العالي أحمد رمزي العلاقة التبادلية بين الدولرة وفعالية السياسة النقدية، دار المعارف، مصر، 2003 ، ص 68- 80

[3] صالح مفتاح النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، مصر، 2005 ، ص 150

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقصان بحسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على إنشاء الائتمان.

❖ **الوسائل النوعية:** تتمثل وسائل السياسة النقدية النوعية في مجموعة من الوسائل النوعية أو الكيفية التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على أوجه استخدام الائتمان، وتستخدم أدوات هذه السياسة جنبا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية الكمية وذلك عند عدم تحقيق الوسيلة الأخيرة لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية ومن هذه الوسائل الأتي[1]

❖ **الإقناع الأدبي:** حيث يتدخل البنك المركزي أمرا للبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك لتحديد الائتمان في حالات التضخم.

❖ **تحديد هامش الضمان:** تستخدم هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية، حيث يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق المالية بتمويل الشراء من جانبين الجانب الأول يمول من أموالهم الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة ويمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم من البنوك التجارية ففي حالة التضخم، يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان.

❖ **الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع** عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد.

[1] زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية دار اليازوري الأردن، 2006 ، ص 216- 219

- **وسائل السياسة المالية:** تتمثل السياسة المالية في مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازية ... الخ، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية ومن أهم وسائل هذه السياسة الآتي:[1]
- **الرقابة على الإنفاق العام:** النفقات العامة هي عبارة عن مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام. ويعتبر الضغط على الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تحد من الزيادة في الطلب الكلي لذا فالحكومة تسعى من خلال انتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري إذا ما كان هذا الإنفاق قد زاد عن مستوى التشغيل الكامل فيسبب حدوث تضخم، لذا يتم خفض النفقات العامة من خلال الرقابة الصارمة على الإنفاق (الإعانات).

[1] أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 65-70

المبحث الثالث:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط

يحتل النفط مكانة اقتصادية عالمية ليس بصفته كمورد رئيسي من موارد الطاقة فحسب، بل كونه مورد اقتصادي استراتيجي يعتمد عليه في كل المجالات السياسية و الاقتصادية والعسكرية كما يستعمل النفط ومشتقاته أيضا في الحياة اليومية للشعوب، ويعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية الغير متجددة إذ يوجد بكميات محدودة في باطن الأرض، ومعظم اقتصاديات الدول أصبحت مرتبطة به وتتأثر به ظل حالة عدم الاستقرار لبيئة هذا المورد ، وعليه في هذا البحث سنتطرق إلى تعريف النفط و أصله و مكوناته ، كما سنستعرض أنواع النفط وخصائصه وأهميته في الاقتصاد الحديث.

أولا : تعريف النفط ، أصله و مكوناته

سنتناول في هذا المطلب تعريف النفط اصطلاحا و اقتصاديا وسنستعرض أيضا كيف نشأ ومما يتكون .

أ: تعريف النفط.

1. التعريف الاصطلاحي:

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum و تعني "Petr" صخر بالإضافة إلى "Oleum" التي تعني زيت أي بمعنى زيت الصخر ، يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون وهو في نفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها ، ومما سبق تستخلص أن النقط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة .[1]

ويتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة، ففي أولى مراحل تكونه تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم الكيروجينKerogen ، وهي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكون ويتحول الكيروجين إلى الإسفلت وهو أرقى أنواع النفط لأنه أقلها تكونا أو نضجا إن صح التعبير، الذي يتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف البرافيني (الشمعي) الذي تزداد درجة خفته بطول فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي، ويترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بها .[2]

---

[1] بورنان الحاج السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين و المستهلكين ، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص 8.

[2] محمد خميس الزوكي جغرافية الطاقة مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 73-74

2. التعريف الاقتصادي:

النفط أو البترول هو سلعة اقتصادية إستراتيجية تباع وتشترى في الأسواق المحلية والدولية بأسعار يحددها حجم العرض والطلب على هذه السلعة فالنفط إذا هو سلعة قابلة للإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتخزين.

ب: أصل النفط.

تباينت الآراء حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة، وتبلورت هذه الآراء في نظريتين رئيسيتين حول أصل النفط وهما:

1. النظرية اللاعضوية :

سادت هذه النظرية في القرن التاسع عشر وهي تفسر نشأة النفط على أنه ناجم عن تفاعلات كيميائية على نطاق واسع في باطن الأرض بين العناصر اللاعضوية كالهيدروجين والكربون مع الماء أو العناصر الأخرى، غير أنه لا يوجد دليل حقلي على حدوث هذه العمليات في الطبيعة كما أن اغلب الحقول النفطية لم تعكس وجود النفط الخام بسبب العوامل اللاعضوية فقط.[1]

2. النظرية العضوية :

تقول بأن النفط تكون نتيجة تحلل النباتات والحيوانات البحرية ضمن المواد المترسبة، بمعزل عن الهواء وبتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر ألاف السنين، وهذه النظرية هي الأكثر شيوعا وقبولا لدى الدارسين.[2]

ج: مكونات النفط.

إن التقدم المستمر والتطور التكنولوجي مكن من التعرف على مكونات الكيميائية الدقيقة للنفط وهي كمايلي:[3]

- الكربون: (84-87) %.
- الهيدروجين: (11-14) %.
- الكبريت: (0,4-0,5) %.
- النتروجين: (0,1-0,2) %.
- الأكسجين: (0,1-0,2) %.

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط ، دار أحياء التراث العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص 17-18

[2] محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983 الجزائر ، ص 17

[3] أمينة مخلفي ، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2014، ص 8

ثانيا: أنواع و خصائص النفط

بعدما تعرفنا على مفهوم النفط وأصله و مكوناته نأتي الآن إلى محاولة التعرف على مختلف أنواع النفط وأهم الخصائص التي تتميز بها هذه المادة.

أ/ أنواع النفط :

يتباين ويختلف النفط في نوعه من منطقة وبلد إلى آخر، بل وحتى داخل الحقل الواحد، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية والنفط العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية ، ويمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى مجموعة الخصائص التي يتميز بها النفط و التي يؤخذ بها لمعرفة نوعيته ، فقد يكون النفط بارفينيا وهو النفط المحتوى على نسبة عالية في المركبات الهيدروكاربونيةالبارافينية، أو قد يكون نفطا نافيتينيا وهو النفط المحتوى على نسبة عالية من المركبات النافتنية، أو يكون من المواد الإسفلتية (العطرية – الأرومانية).[1]

أما حسب نسبة الكبريت في النفط الخام فيمكن أن نجد نفطا حلوا تقل فيه نسبة الكبريت، ونفطا مرا ترتفع فيه نسبة الكبريت، وكلما قلت هذه النسبة في النفط زادت جودته، لأن وجودها بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية.

كما نجد حسب درجة كثافته ونوعيته والتي تعتبر من المؤشرات الدالة على جودة النفط الخام ثلاث أنواع من النفط.[2]

- ✓ **نفط خفيف**: وهو من أجود أنواع النفط، تبدأ درجة كثافته النوعية من 35° فما فوق مثل:

النفط الخام الجزائري والليبي

- ✓ **نفط متوسط**: درجة كثافته النوعية بين 28 و35° مثل: النفط الخام السعودي والكويتي.
- ✓ **نفط ثقيل**: درجة كثافته النوعية 28° وما دون ذلك مثل: النفط الخام المصري والسوري.

[1] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 13

[2] نعيمة حمادي ، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر، 2009، ص 4

جدول (1–1) : أنواع النفط الخام و نسب المنتجات النفطية فيه

الدولة	نوع النفط	API	الكبريت %	النسبة النوعية للمنتجات النفطية %		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.0	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.0	36.0	29.0
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.0	40.0	48.0
ليبيا	خفيف	39.2	0.45	26.2	31.7	42.2

المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 18.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من الجزائر وليبيا والعراق والسعودية تتمتع بنفط رفيع وذلك لمايتمتع به من درجة عالية للكثافة (API) مقارنة مع نفوط الدول الأخرى.

درجة **API**:تسمى أيضاً API gravity

–هي اختصار American Petroleum Institute معهد النفط الأمريكي

– هي مقياس لحساب كثافة المواد البترولية حسب معهد النفط الأمريكي.

تعطى بالعلاقة:

$$\text{Deg API} = \frac{141.5}{\text{specific gravity}} - 131.5$$

-حيث Specific gravity هي الوزن النوعي (الكثافة النسبية) وهي تساوي كثافة المادة مقسومة على كثافة الماء

ب/ خصائص النفط

يتميز النفط بالخصائص التالية :[1]

- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدمج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد، هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.
- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى التلوث.
- النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- يعتبر النفط مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله.
- تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80.000 منتجا.
- النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.
- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية، بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.
- يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها .

ثالثا: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث

يعد النفط أو ما يسمى بالذهب الأسود من الثروات الطبيعية عالية القيمة، وتكمن أهميته في:

أ/ الأهمية الأساسية والمبدئية.

تختلف استخدامات النفط حسب اختلاف استعمالاته ومشتقاته:

- **النفط كمادة خام** : حيث تستخدم مكوناته كمواد خام تستعمل في الصناعة مباشرة، أو تحول إلى بيتروكيميائيات تستخدم في صناعة العديد من المنتجات للاستعمال اليومي؛
- **النفط كوقود** : حيث يعتبر النفط مصدر كل أنواع الوقود لمستخدم في وقتنا الحالي؛
- **استخدامات أخرى:** تتعلق بإنتاج المشتقات النفطية مثل زيوت التشحيم والزيوت الصناعية وغيرهامن المواد المشتقة منه.

[1] مديحة حسن الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ص 50-51

ب/ الأهمية الاقتصادية

يمكن اختصارها في النقاط التالية :

- **النفط سيد مصادر الطاقة:** حيث يمكن اعتبار الطاقة في الوقت الحالي كعامل من العوامل التي تدخل في العملية الإنتاجية، ويعتبر النفط سيد مصادر الطاقة لتميزه بالخصائص التالية:
  - ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة منه أكثر من أي مصدر طاقوي آخر؛
  - انخفاض تكلفة إنتاج النفط عن تكاليف إنتاج البدائل الأخرى؛
  - النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى.
- **النفط مادة أولية لمختلف الصناعات** : لم يبقى النفط قيد الاستعمال الطاقوي فقط، بل أيضا يستعمل كمصدر أساسي من المدخلات في الصناعة التحويلية، حيث يمكن تطوير صناعات متعددة تقوم أساسا على النفط كالصناعات البتروكيمياوية وصناعة الأسمدة وغيرها من الصناعات الهامة.
- **النفط مصدر للإيرادات المالية:** تتجسد هذه الأهمية في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تعتمد عليه بشكل كبير كمورد مالي ووسيلة رئيسية لتحصيل الإيرادات لاستعمالها في دعم برامج التنمية، وتستفيد الدول المستوردة له أيضا من إيرادات في شكل ضرائب على الاستهلاك.
- **النفط مصدر أساسي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية** : يتم الاعتماد بشكل يكاد يكون كليا على عوائد النفط خاصة في الدول العربية النفطية، أين ترتفع نسب الاعتماد على إيرادات النفط من إجمالي إيرادات خطط التنمية الاقتصادية، وهو يبين المدى الكبير الذي يتم فيه الاعتماد على هذه العوائد في إقامة المشاريع الإنتاجية الجديدة، وبدونه تتوقف عجلة الحياة الاقتصادية وتغلق الكثير من المصانع أبوابها وتشل القدرة العسكرية لأي دولة.[1]
- **النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري** : حيث يعتبر النفط ومشتقاته سلعة تجارية لها دور فعال في تنشيط التبادل التجاري على النطاق الدولي أو المحلي، حيث يعتبر سلعة رئيسية تحتل حيزا هاما في موازين مدفوعات الدول المنتجة له ،و يعتبر أيضا سلعة أساسية للدول المستوردة له والتي تعتمد عليه في صناعاتها.

[1] حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص 73

ج/ الأهمية الاجتماعية

انتقلت أهمية النفط إلى الحياة الاجتماعية بكونه مورد طاقوي يضمن استمرارية تنقل الأشخاص والبضائع مختلف وسائل النقل والمواصلات ، بالإضافة إلى أن مشتقاته تلعب دورا أساسيا في استعمالات الأفراد اليومية، كما إن قطاع النفط يساهم في تشغيل وتامين مناصب عمل لمختلف المستويات والاختصاصات.

د/ الأهمية السياسية

يعد النفط سلاح سياسي إذ يمكن للدول المصدرة للنفط استخدام هذا المورد الاقتصادي كوسيلة للضغط الاقتصادي على أية دولة من الدول، ليصبح بذلك وسيلة الحرب و السلام ، و أداة من شأنها التحكم في الاستقرار السياسي ، فنظرا لأهميته و في ظل توزيعه غير المتكافئ بين مناطق العالم ، كانت سياسات الدول الصناعية حثيثة للحصول عليه ولو بالحروب ، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي سابقا هنري كيسنجر :" النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم " وبرهنته عديد الحروب مثل حرب الخليج الأولى والثانية وحرب العراق، كما ويلعب النفط دورا في التحالفات الإستراتيجية، وإنشاء القواعد العسكرية كما أنه وسيلة ضغط من طرف المنظمات الدولية.[1]

[1] هاني عمارة الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2012، ص 175

المطلب الثاني: سعر النفط مفهومه ومحدداته

تعد أسعار النفط أحد العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد العالمي، حيث أن التباين في مستويات هذه الأسعار في الأسواق العالمية الرئيسية له تأثيراته المختلفة على اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، غير أن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية و الشركات الكبرى في هذا المجال، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف سعر النفط و تبيان أنواعه بالإضافة إلى توضيح محددات أسعار النفط و العوامل التي تؤثر عليها و أخيرا عرض التطورات التاريخية التغيرات أسعار النفط.[1]

أولا: مفهوم سعر النفط و أنواعه

أ/ مفهوم سعر النفط

يعرف السعر النفطي أو البترولي بأنه "تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة النفطية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينه.[2]

كما يعرف أيضا على أنه "القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42

غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية[3] "

من هذه التعاريف تبرز تركيبة سعر النفط و هي كما يلي[4] :

- ✓ كمية النفط الممكن عرضها بسعر معين.
- ✓ كمية النفط المطلوبة بسعر معين.
- ✓ تركيبة سوق النفط.
- ✓ نوعية المعلومة لدى المشترين والبائعين أي درجة الثقة أو الخطر.

---

[1] رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، تقلبات أسعار النفط و تأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 178 يتصرف

[2] Ayoub Antoine, Pétrole: marché et stratégie économique, Edition Economica, Paris, France, p.16

[3] سهام حسين اليصام ، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نقطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العراق العدد 36 2013، ص 47

[4] حاج بن زيدان،دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى الدول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر و السعودية و مصر 1970-2010 ،أطروحة الدكتوراه تخصص اقتصاد كلية العلوم الاقتصادية- جامعة تلمسان ص 90

ب/ أنواع سعر النفط

من المعروف إن سعر أي سلعة يتحدد بتقاطع قوى العرض مع الطلب على السلعة الذي تتساوى فيه الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة وهذا يسمى سعر التوازن وما إن اختلفت الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة في السلعة تتفاعل تلك القوى مولدة سعرا توازنيا جديد، لكن هذا لم ينطبق على النفط لان النفط تتحكم فيه شركات نفطية احتكارية كبرى قد حددت أكثر من سعر منها:[1]

1. السعر المعلن:

وهو السعر الذي يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح دولها ، وظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880 والملاحظ وفق هذا السعر لم يكن للدول المنتجة النفط أي دور به حتى عام 1970 ولم يتحقق وفقا لتفاعلات العرض والطلب في السوق النفطي وإنما يتحدد من قبل الكارتل النفطي العالمي.

2. سعر السوق أو السعر المتحقق :

وهو السعر الفعلي الذي يباع فيه النفط الخام في السوق الحر.

3. سعر التحويل:

وهو سعر التبادل بين شركتين يتبعان شركة أم واحدة، أو عند انتقال النفط من خط إنتاجي إلى آخر، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار شركة واحدة.

4. سعر الكلفة :

هي الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل نفط من النفط الخام، ويساوي هذا السعر كلفة الإنتاج مضافا إليه عائد الحكومة (الضريبة) وأي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للدولة المنتجة.

[1] رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، مرجع سابق،ص 178-179

ثانيا: محددات أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة عليها

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط يعتبر في غاية الأهمية ، خاصة بالنسبة للدول المنتجة و التي تعتمد في صادراتها على النفط بنسبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر ، فالعلاقة الوثيقة بين أسعار النفط واقتصاديات هذه الدول ممكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار.

تتحدد أسعار النفط و تتغير نتيجة التغير الحاصل في الطلب على النفط و العرض عليه كما أن هذان الأخيران يتأثران أيضا بمجموعة من العوامل التي تؤثر عليهما و بالتالي تتأثر و تتغير أسعار النفط صعودا ونزولا .

أ/ الطلب النفطي و أهم العوامل المؤثرة عليه

1. الطلب النفطي:

يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية، عند سعر معين و خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع و سد وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارة ، أو الكيروسين للإنارة أو التدفئة.[1]

كما تعرف الوكالة الدولية للطاقة IEA الطلب النفطي على أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشر.

الجدول (1-2) تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2000-2020

(**الوحدة: مليون** برميل يوميا).

السنوات	2000	2003	2010	2015	2020
الدول الصناعية	45,5	61,6	45,3	48,1	50,7
الدول النامية	28,7	32,4	38,9	40,8	51,8
الدول المتحولة	4,9	6,0	7,2	5,0	8,5
مجموع العالم	**77,2**	**78,4**	**94,2**	**96,8**	**111**

المصدر: عمراني سفيان، حاكمي بوحفص، انعكاسات التقلبات في أسعار النفط الناتج الداخلي الخام للجزائر- دراسة تحليلية الفترة 2000-2020 مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد الخامس ،العدد 02 أوت 2019 ص 916

[1] محمد أحمد الدوري، مرجعسابق، ص 147

2 العوامل المؤثرة على الطلب النفطي :

يعد الطلب على النفط من أهم العوامل المحددة لأسعاره ، فنلاحظ أن التوقعات التي تبنى لمعرفة الأسعار، المستقبلية للنفط تعتمد على معرفه الكميات المطلوبة في المستقبل، ومع فرض استبعاد تأثير العوامل التي تؤدى إلى انخفاض إنتاج النفط، فيمكن القول إجمالا أن الطلب عليه في السوق الدولية يتوقف بصفة رئيسية على العوامل التالية:

أ/ النمو الاقتصادي:

يعد أهم عامل مؤثر في الطلب النفطي ويرتبط به ارتباطا وثيقا وفق علاقة طردية، فببلوغ الإنسانية مراحل متقدمه من التطور الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع بروز القطاع الصناعي كقطاع اقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الاقتصادية ، ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي للنفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إضافة إلى العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها الجغرافية ، والتي تزيد من طلبها على النفط، وهناك أيضا الأسواق الجديدة متمثله في الرأسماليات الناشئة في الدول الأسيوية والصين وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط.[1]

ب/ سعر النفط الخام:

سعر النفط الخام يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب النفطي للسلعة البترولية، سواء كانت خاما أو منتجات بترولية، والعلاقة بينهما عكسية حيث من المعروف تاريخيا أن كل انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط إلا أن هناك اختلافا في قاعدة تحديد سعر النفط ،حيث تحاول الدول المنتجة له أن تعتبر النفط سلعه إستراتيجية قاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع، نظرا لتنوع التكاليف في الصناعة النفطية، فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع الحد الأدنى لسعر النفط ولجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل النفط وبالتالي ينخفض الطلب العالمي عليه في المدى المتوسط والطويل، بينما تعمل الدول المستهلكة على اعتباره سلعه عاديه يتحدد سعرها وفق قانون العرض والطلب والذي بإمكانها التأثير عليه حتى تبقى الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجه اقتصادياتها لهذه السلعة وزيادة طلبها عليها.[2]

[1] – محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 149

[2] نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 70-71

ج/ سعر المواد الطاقوية البديلة :

كلما سجلت أسعار النفط تطورات جديدة في مستواها إلا و لجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم، لتقليص الكمية من النفط والضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى ، ومن الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي ، كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للنفط نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم و بكميات هائلة، لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحالي لأنه لا توجد تقنية منافسة و متطورة و غير مكلفة في نفس الوقت لنقل الغاز الطبيعي من منطقة الأخرى ، خاصة إذا كانت المسافة طويلة، بحيث توجد تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب ، و هي . مكلفة وتستغرق وقت أطول وبالعكس يمكن نقل كميات كبيرة من النفط عن طريق السفن.[1]

وحسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فان الغاز الطبيعي و الفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل، ولكن ما يجب أن نعرفه أنه لا توجد في الوقت الحالي مصادر طاقوية بديلة أحسن و أفضل من النفط.

د/ الاستقرار السياسي في العالم :

يعتبر الاستقرار السياسي من العوامل المهمة و المؤثرة على الطلب النفطي و الذي بدوره ينعكس مباشرة على الأسعار ، في الاضطرابات السياسية تؤدي بدورها إلى اضطرابات في الإمدادات النفطية و هذا ما يؤدي بالدول الأكثر استهلاكا للنفط إلى التنافس فيما بينها للحصول على الكميات المطلوبة منه ولو بأسعار مرتفعة،فعامل عدم الاستقرار السياسي عند الدول المنتجة مثل دول الشرق الأوسط يؤثر على الاستهلاك و الإمدادات و الأسعار ، كما أن أيضا و بالإضافة إلى الدول المنتجة فقد أصبحت الدول الناقلة أو السامحة بالعبور تلعب دورا أساسيا في أمن الإمدادات النفطية و بالتالي فان الاستقرار السياسي لهذه الدول يؤثر أيضا على الإمدادات النفطية و الأسعار.

[1] رضوان جمعة ، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات : دراسة حالة الجزائر 1970-2004 ، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلومالاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2007 ،ص 37

المطلب الثالث: التطورات التاريخية لأسعار النفط

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على مختلف التغيرات والتطورات التي طرأت على أسعار النفط و استعراض أهم الأزمات النفطية و ذلك من خلال استعراض تغيرات هذه الأسعار من خلال ثلاث فترات مختلفة كما يلي :

أ/ الفترة (1973-1999):

تميزت هذه الفترة بمايلي:[1]

كان من نتائج الانتعاش الكبير في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، في أعقاب خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا، الزيادة الكبيرة في استهلاك النفط في مناطق جغرافية متعددة خلال الفترة 1953-1973 ، إذ تضاعف في الولايات المتحدة، وزاد في أوروبا الغربية بمقدار 12 ضعفا، أما اليابان فقد زاد استهلاكها بشكل لافت تجاوز الى100 ضعف.

إن هذه المرحلة تعتبر من الفترات المميزة في تطوراتها وأهميتها وتأثيرها في أسعار البترول في السوق الدولية للنفط ،لاسيما بعد بروز قوة أوبك كمنظمة عالمية قوية وسيطرتها على الانخفاضات الحادة في الأسعار حيث أسهمت بشكل كبير في رفع مستوياتها ، ويمكن القول بأن الأعوام من السبعينيات تعتبر بداية الثورة الحقيقية في عالم صناعة النفط وتسعيره في السوق الدولية للنفط.

أما حقبة السبعينيات فقد تميزت بمجموعة من الأحداث المؤثرة على أسعار النفط و لكن من بين هذه الأحداث كلها طغى حدثان ساهما بشكل كبير في تغيرات أسعار النفط، تمثل الحدث في استخدام العرب لسلاح النفط في أعقاب حرب أكتوبر العام 1973، وتمثل الحدث الثاني في اندلا ع الثورة الإيرانية عام 1978-1979 ،وترك هذان الحدثان بصماتهما الواضحة على الأسواق النفطية تمثلت في الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط ولجوء الدول الصناعية إلى إجراءات مضادة للحد من الاستهلاك، فتغيرت الأسعار رأسا على عقب مع استخدام العرب "سلاح النفط" للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني، كأداة ضغط على الدول الغربية، حين فرضوا حظرا نفطيا على الولايات المتحدة وهولندا لموقفهما المنحاز في حرب أكتوبر 1973 إلى جانب إسرائيل، واستمر هذا الحظر نحو ستة أشهر كان من نتائجه ارتفاع الأسعار أكثر من ثلاثة أضعاف، لتصل إلى نحو 12 دولارا للبرميل عام 1974.

[1] رزق قطوش ،رمضان بن لوكيل، مرجع سابق ،ص 179-181 بتصرف

ومع اندلا ع الحرب العراقية – الإيرانية في سبتمبر 1980، انخفض إنتاج الدول النفطية في "أوبك" إلى 22.480 مليون برميل يوميا، أي انخفاض بنحو 7 ملايين برميل يوميا عن مستواه عام 1978 نظرا للتراجع الكبير في إنتاج كل من العراق وإيران، ونتج عن ذلك زيادة أخرى غير مسبوقة في الأسعار وصلت إلى 35 دولارا للبرميل العام 1981 مقارنة بـ 14 دولارا للبرميل عام 1978 ،كما دفع توقف الإمدادات النفطية إبان حرب أكتوبر الدول الصناعية إلى التفكير مليا في أمن الطاقة، ما تمخض عنه إنشاء وكالة الطاقة الدولية العام 1974، للدفاع عن مصالح الدول المستهلكة، وتضم الوكالة في عضويتها اليوم 28 دولة صناعية موزعة في أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا، ومن أهم الآليات التي ابتكرتها الوكالة إلزام أعضائها على الاحتفاظ باحتياطي نفطي يعادل 90 يوما من الاستيراد لمواجهة أي انقطاع مفاجئ في الإمدادات، واستحدثت الولايات المتحدة وللمرة الأولى في تاريخها وزارة للطاقة في العام 1977 للإشراف على سياسات الطاقة التي كانت حتى وقت قريب من اختصاص الحكومات الفيدرالية، بالإضافة إلى إنشاء مخزون استراتيجي بحجم 700 مليون برميل تحسبا لأي توقف للإمدادات في المستقبل، ويأتي ذلك ضمن حزمة إجراءات تضمنها برنامج عرف بـ"خطة حرية الطاقة" التي تبنتها إدارة الرئيس الأميركي جيرالد فورد سنة 1975 .

كما تميزت الفترة من 1981 إلى 1986 بانخفاض في الأسعار حيث هبطت الأسعار من مستوى 35 دولارا للبرميل في العام 1981 إلى حوالي 33 دولارا للبرميل في العام 1982، واستمرت في الهبوط إلى 29 دولارا في العام 1983، و28 دولارا في العام 1984، و27 دولارا في العام 1985، ووصلت الأسعار إلى أدنى مستوى لها في العام 1986 عند 14 دولارا للبرميل،فسوء الإدارة من طرف الأوبك والتباطؤ في الطلب والزيادات الإضافية في الإنتاج من المنتجين خارج أوبك خفضت حصة أوبك في السوق إلى نصف مستوى إنتاجها ،ولوضع حد لانخفاض الأسعار حاولت "أوبك" فرض نظام الحصص للحفاظ على سعر النفط عند عتبة 18 دولار لكن ذلك كان دون جدوى .

أما حقبة التسعينات فلم تتجاوز فيها الأسعار 20 دولارا للبرميل،كما أن الأزمة المالية الأسيوية في العام 1997 قادت الأسواق إلى الانهيار أكثر تزامن ذلك مع قرار سيئ من أوبك بزيادة سقف إنتاجها مهملة للركود الاقتصادي الذي يجتاح ما يسمى بالنمور الأسيوية، مما أدى إلى انهيار الطلب الذي تزامن مع عودة صادرات النفط العراقي إلى السوق تحت رعاية الأمم المتحدة، في ما يسمى برنامج النفط مقابل الغذاء، كل تلك العوامل أدت إلى انهيار غير مسبوق في أسعار النفط لتصل إلى الحضيض في سنة 1998 عند عتبة 12 دولار للبرميل .

ب / الفترة (2000–2009):

شهدت الفترة بين2000 و2009 زيادة غير مسبوقة في الطلب على النفط من طرف الاقتصاديات الناشئة وعلى رأسها الصين والهند ،الأمر الذي فاجأ أوبك، و مع عدم وجود الإمدادات الكافية من النفط وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة في الأسعار التي وصلت إلى مستوى تاريخي عند 147 دولار في جويلية 2008 ،و لكن في عام 2009 انخفضت مستويات أسعار النفط الخام ليصل سعر سلة خامات أوبك إلى 61 دولار للبرميل و يرجع سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاديات العالمية لتشهد أسوء ركود عرفه الاقتصاد العالمي منذ ثلاثينيات القرن الماضي.[1]

د/ الفترة (2010–2020):

تميزت هذه الفترة بمايلي:[2]

عرفت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا في سنة 2010 لتصل إلى 79 دولار للبرميل ،وفي سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107 دولار للبرميل ، و بدأت أسعار النفط تعرف ارتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغت111 دولار للبرميل سنة 2012 ، و ظل سعر النفط متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية ومؤشرات تباطؤ النمو و الاستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و هو ما ساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار الأمر الذي أدى بمنظمة "أوبك" إلى تنظيم اجتماع في مدينة وهران الجزائرية و نتج عن ذلك قرار تاريخي بخفض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل يوميا، كان لهذه الخطوة تأثير فوري على الأسواق العالمية ببقاء أسعار النفط فوق عتبة 100 دولار للبرميل.

وبعد ثلاثة أعوام من المستويات المرتفعة والمستقرة لسعر البرميل النفطي والتي قدرت ب105دولار للبرميل خلال الفترة الممتدة بين جانفي2011 وجوان 2014 ، بدأت الأسعار في الانخفاض منتصف 2014 وزادت حدة انخفاضها منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم مما تسبب في تراجع الأسعار بأكثر من 50% في ديسمبر 2014 لتستمر سلسلة الانخفاضات ليصل سعر النفط الى50 دولار للبرميل سنة 2015 ، واستمر هذا الانخفاض رغم التقارير التي أفادت بانخفاض عدد منصات الاستكشاف بالولايات المتحدة التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة في

[1] رزق قطوش، رمضان بن لوكيل،ص 181 بتصرف

[2] Fatima zohramesbahi , impact de la volatilité des prix du pétrole sur la croissance économique, thèse en vue de l'obtention du doctorat en économie monétaire et financière ,faculté des sciences économique, université Tlemcen ,Algérie ,2018,p32-3

السنوات الماضية ليفقد النفط ثلث قيمته في سنة 2016 ليصل إلى 40 دولار للبرميل ،وانخفضت معه أرباح الشركات الأميركية مما اضطرها إلى الاستغناء عن نحو ثلث منصات الاستكشاف، وخفضت الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج في وقت فقد نحو مئتي ألف عامل في صناعة النفط وظائفهم، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط سنة 2020 ليصل إلى اقل من 30 دولار للبرميل ،وهذا راجع إلى ظهور جائحة كورونا

الشكل (1–3) : تطورات أسعار النفط في الفترة 1970– 2020

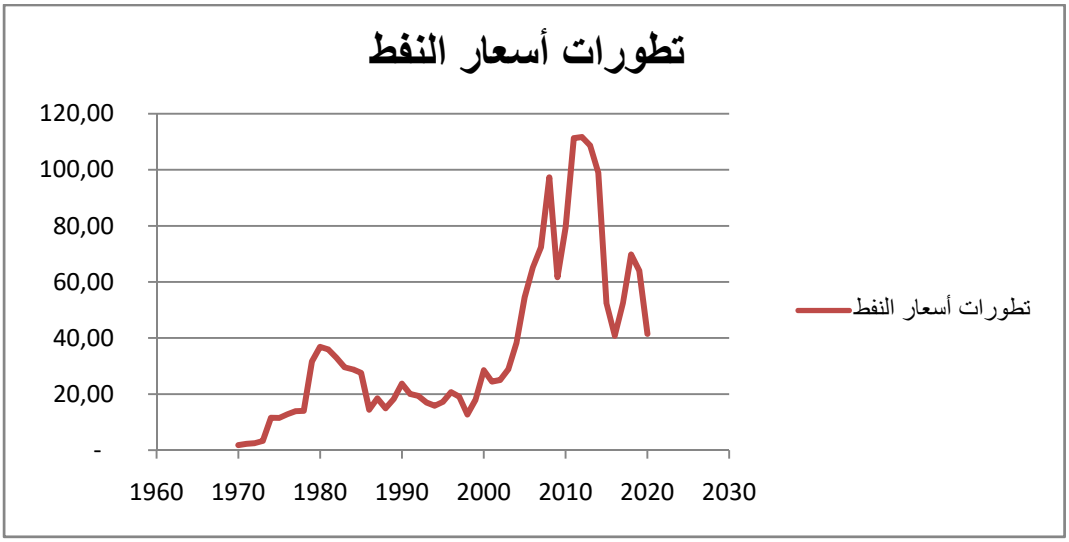

المصدر : منظمة أوبك (https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm)

تاريخ الاطلاع 2023/05/08

خلاصة الفصل:

يتضح مما سبق أن البطالة والتضخم ظاهرتين توأم اقتصادية غير مرغوب فيها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ أنه ينجم عن مختلف أنواعه العديد من الآثار السلبية الضارة في هذه الحياة وهذا ما أدى إلى تضارب الآراء المفسرة له لمختلف المفكرين الاقتصاديين واختلاف وجهات نظرهم حولها و أدى كذلك إلى البحث عن سبل مكافحة هذه الظاهرتين بشتى الطرق بمختلف أساليب العلاج إذ يكمن في هذه السبل أنجع الأفكار المحاولة لحل هذه المشكلة الاقتصادية وبالتالي تحقيق استقرار أحد المتغيرات الكلية والوصول إلى التوازن الاقتصادي الذي يسعى اقتصاد أي دولة الوصول إليه.

كما تناولنا أيضا في هذا الفصل عموميات حول النفط وكل ما يخص الأسعار النفطية و تطورات التاريخية ، و الملاحظ من خلال دراستنا بأن النفط قد اكتسب أهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة و ذلك على المستوى العالمي، وذلك ما أهله إلى أن يصبح سلعة إستراتيجية هامة متداولة عالميا و هذا نظرا للخصائص التي يمتاز بها هذا الأخير.

وقد يحدد السعر النفطي في السوق البترولية بمجموعة من العوامل والتي تؤثر بدورها على عرض وطلب هذه السلعة الهامة، وذلك مثل ارتفاع الطلب العالمي ، العرض النفطي، الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدول المنتجة أو حتى الموزعة للنفط، كما أن معدل النمو الاقتصادي يعتبر عامل مهم يؤثر على السعر و ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي و الطلب على النفط.

الفصل الثاني:

العلاقة أثر تغيرات أسعار البترول على البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 –2020

تمهيد

الدافع من هذه الدراسة، والذي سنحاول من خلاله إبراز العلاقة التي تجمع بين أسعار النفط ومعدلات البطالة والتضخم في الجزائر للفترة (1990-2020) ، وهذا بالاعتماد على الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية، حيث أن هذه الأخيرة أمر ضروري لكل باحث وفي شتى المجالات المختلفة إذ اعتمد في بحثه على الأسلوب العلمي، وهي الأداة التي تساعده على تفسير الظواهر التي يدرسها، وتوضيح النتائج ودلالات البيانات والأرقام التي يحصل عليها.

لقد اختلفت تأثيرات الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري سواء بالسلب أو بالإيجاب، فأدى ذلك إلى تغيير السياسة الاقتصادية من خلال محاولة فصل العلاقة التي كانت تربط الاقتصاد الوطني بحركة أسعار النفط، بحيث هدفت الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينات إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، إلا أنها لم تستطع تحريره من هيمنة البترول في حقيقة الأمر، بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو باقي القطاعات من جهة ومن جهة أخرى إلى وتيرة النمو التي سجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات على النصف الأول من سنة 2014 ومع بداية تراجع أسعار النفط والذي أدى إلى التأثير على الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط والجزائر من الدول التي تعتمد بصفة كلية على عوائد المحروقات في تمويل مختلف المشاريع التنموية والاقتصادية، إلا أن انهيار أسعار البترول اثر تأثيرا كبيرا على تمويل مختلف المشاريع المسطرة، مما ساهم في تجميدها تأجيلها أو إلغائها في إطار سياسة ترشيد النفقات مما أثر في مختلف المتغيرات الاقتصادية النقدية المالية والتجارية والكمية والاجتماعية وأهمها معدلات البطالة و التضخم ، ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة قياسية وتحليلية للمعلومات النظرية معتمدين في ذلك على مجموعة من المعطيات الإحصائية، ومدى ارتباط المؤشر المستقل " أسعار النفط" والمؤشر التابع معدلات البطالة و التضخم، ولمعرفة فيما إذا كانت هاته الدراسة الإحصائية ستتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبغية الإلمام بأهم جوانب البحث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)**
- **المبحث الثاني: علاقة أثر تقلبات أسعارا لنفط على البطالة والتضخم**
- **المبحث الثالث:تطبيق نموذج الانحدار البسيط**

المبحث الأول: تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى تقديم تطورات معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وتمثيلها إلى الإشكال البيانية

المطلب الأول:تطور البطالة خلال الفترة (1990-2020)

لقد عرف تطور معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد. والجدول التالي(2-1) يوضح ذلك :

جدول (2-1) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	معدل البطالة TC	السنوات	معدل البطالة TC	السنوات	معدل البطالة TC	السنوات	معدل البطالة TC
1990	19,8	**1998**	26,63	**2006**	12,27	**2014**	10,21
1991	20,6	**1999**	28,3	**2007**	13,78	**2015**	11,21
1992	24,37	**2000**	29,77	**2008**	11,32	**2016**	10,19
1993	26,22	**2001**	27,29	**2009**	10,15	**2017**	10,33
1994	27,73	**2002**	25,89	**2010**	9,96	**2018**	10,41
1995	31,84	**2003**	23,71	**2011**	9,96	**2019**	10,49
1996	28,51	**2004**	17,64	**2012**	10,97	**2020**	12,24
1997	25,43	**2005**	15,27	**2013**	9,81		

المصدر: تقارير وإحصائيات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ

تاريخ الاطلاع 2023/04/12

ظاهرة البطالة تعد من أهم المتغيرات الاقتصادية بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لها من تأثير على المجتمع ونفسية الفرد، خاصة تلك التي تعيش مرارة هذه الظاهرة والشكل رقم (2-1) يوضح تطور معدلات البطالة للفترة (1990-2020).

الشكل (2–1) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2020) الوحدة: %

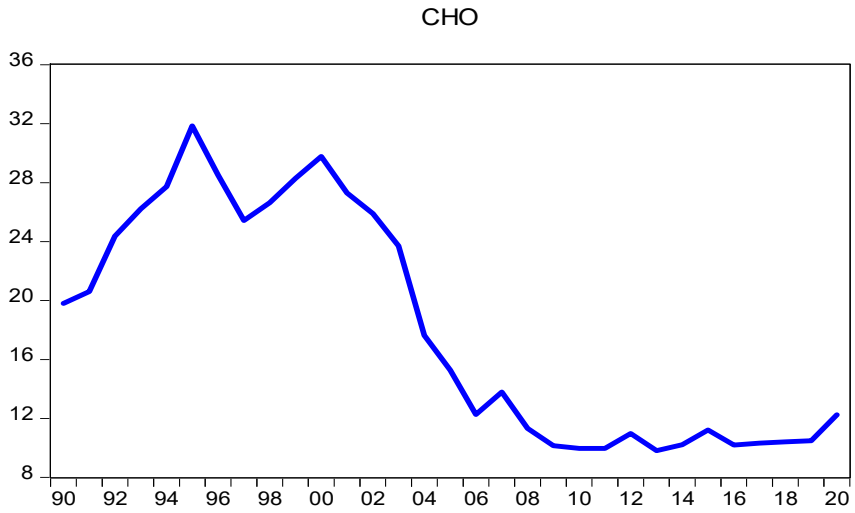

المصدر: من إعداد الطالبوفقا لمخرجات برنامج Eviews 10

حيث بلغ معدل البطالة سنة 1990، 19.7% و سنة 1991 نسبة 20.6% لترتفع إلى 24.38 % سنة 1992وصولا إلى أعلى مستوياتها في سنة 1995 حيث بلغت نسبة البطالة في الجزائر خلال هذه السنة 31.84% كأقصى حد وهو نتيجة مباشرة للسياسات الانكماشية التي باشرتها السلطات العمومية منذ سنة 1990 ، ثم بدأت في الانخفاض ليصل إلى 25.43% سنة 1997 وفي سنة 1999 لتعود إلى الارتفاع في سنة 2000 بمعدل 29.77% ويعود سبب هذا الارتفاع، إلى ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات، إضافة إلى الإصلاحات التي مست المؤسسات جراء عملية التطهير والخوصصة، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن وصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2010 حيث بلغت نسبة البطالة خلال هذه السنة 9.96% ، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلد، والتي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسن احتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي ساعدت على إنشاء مناصب الشغل وتخفيض من حدة البطالة. استمرت معدلات البطالة في الانخفاض إلى أن بلغت 9.82%سنة 2013، بالرغم من أنها عرفت ارتفاع طفيف إلا أنها بقيت منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا ناتج عن مواصلة الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، كما تعززت الوضعية المالية الخارجية للجزائر بفضل ارتفاع مداخيلها من عائدات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: تطور التضخم خلال الفترة (1990-2020)

جدول (2-2) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	التضخم INF	السنوات	التضخم INF	السنوات	التضخم INF	السنوات	التضخم INF
1990	16,65	**1998**	4,95	**2006**	2,31	**2014**	2,91
1991	25,88	**1999**	2,64	**2007**	3,67	**2015**	4,78
1992	31,66	**2000**	0,33	**2008**	4,85	**2016**	6,39
1993	20,54	**2001**	4,22	**2009**	5,73	**2017**	5,59
1994	29,04	**2002**	1,41	**2010**	3,91	**2018**	4,26
1995	29,77	**2003**	4,26	**2011**	4,52	**2019**	1,95
1996	18,67	**2004**	3,96	**2012**	8,89	**2020**	2,41
1997	5,73	**2005**	1,38	**2013**	3,25		

المصدر: تقارير وإحصائيات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ

تاريخ الاطلاع 2023/04/12

يشكل التضخم هاجسا وتحديا دائما لمعظم اقتصاديات دول العالم، نتيجة للآثار غير المرغوب فيهافي النشاطات الاقتصادية المختلفة ومعدلات النمو الناتجة عنها، فقد عرفت معدلات التضخم قيما مرتفعة مع بداية التسعينات ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا إلى أن بلغت 0.3 عام 2000، والشكل رقم (2-2) الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الشكل (2-2) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) الوحدة: %

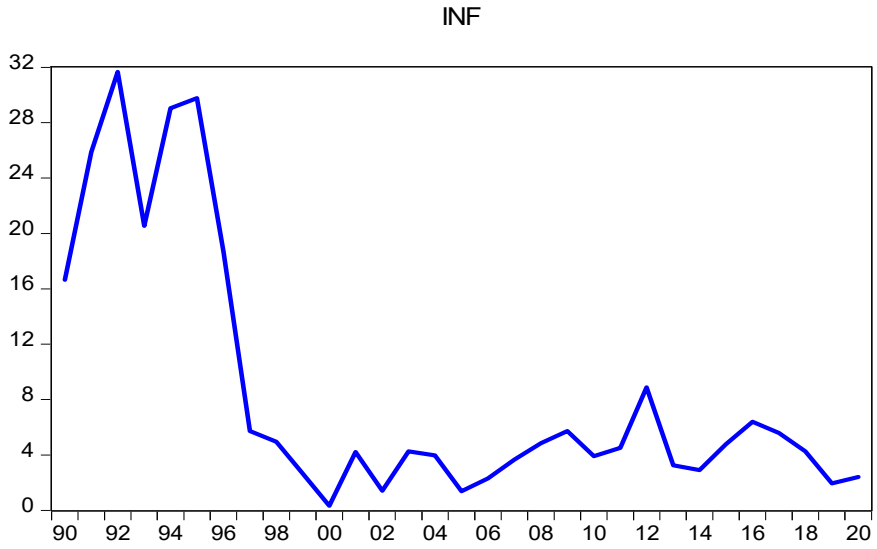

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لمخرجات برنامج Eviews 10

عرف التضخم معدلات عالية حيث وصل إلى أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة كلها، حيث بلغ سنة 1992 مقدار 31.66 وبالرغم من انه انخفض إلا انه بقي بمعدلات مرتفعة حيث بلغ سنة 1995: 29.27 ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط، ارتفاع الدين العام وتدهور الوضع النقدي، ثم بدأت معدلات التضخم تعرف تراجعا متتاليا، بداية من سنة 1997 حيث قدر خلال تلك السنة بـ 5,73 % حتى وصل إلى أدنى مستوياته خلال كافة فترة الدراسة حيث بلغ 0.33% سنة 2000 وهو معدل قياسي للتضخم ، ناتج عن السياسة النقدية المشددة التي اتبعها البنك المركزي الجزائري، بناء على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة، في حين سنة 2001 نلاحظ أن معدل التضخم شهد ارتفاعا حيث بلغ 4.22% وذلك راجع إلى تدهور القدرة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة خلال تلك الفترة، أما في سنة 2002 نلاحظ تراجع معدل التضخم حيث وصل إلى 1.41% ، كما نلاحظ أيضا عودة معدلات التضخم للإرتفاع في السنتين (2003-2004) حيث وصلت إلى 4.26 و 3.96% على التوالي وهذا الارتفاع أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع تطور معادلات التضخم، يتبين أن معدل التضخم في ارتفاع مستمر حيث بلغ أقصى ارتفاع له سنة 2009 بنسبة 5.73% وذلك من خلال التوسع في الإنفاق على أثر تفعيل حركية الاستثمارات ورفع الأجور.

ويلاحظ انه ارتفع خلال سنتي (2011 2012) 4.52% و8.89 % على التوالي، بينما في (2013-2014) انخفض في حدود 3.25%و 2.91% على التوالي، ثم أخذ معدل التضخم خلال الفترة (2015-2017) اتجاها واضحا ومستمرا نحو الارتفاع نحو 4.78 % عام 2015 و 5.59% عام 2017، وأخيرا يلاحظ أن معدل التضخم انخفض بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة (2019-2020) ليبلغ نحو 1.95%، 2.41%، وذلك راجع إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات بالقدر الكافي لاحتواء الزيادة في الطلب الكلى ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار.

المبحث الثاني: علاقة أثر تقلبات أسعارا لنفط على البطالة والتضخم

من خلال هذا المبحث سنحاول تقديم علاقة أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وتمثيلها إلى الإشكال البيانية مع التحليل.

المطلب الأول:انعكاسات تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائرخلال الفترة 1990-2020

تعتبر البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحاول كل من الجزائر التحكم فيها بالاعتماد على السياسة النقدية، والشكل الموالي يبين تطورات معدلات البطالة في كل من الجزائر تماشيا مع تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (2-3): انعكاسات أسعار النفط على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

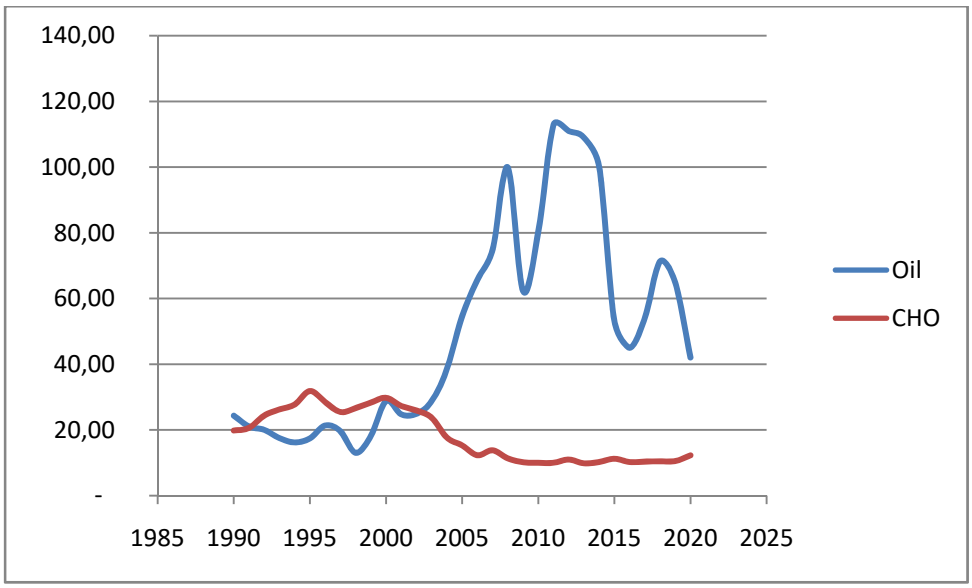

المصدر: من إعداد الطالبباعتماد على البيانات إلى جدول (2-1)

نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات البطالة في الجزائر سجلت نسب مستقرة في حدود 10% و11% سنوات 2010-2011-2012 بسبب التباطؤ في النشاط الاقتصادي أمام انعدام معطيات حديثة متعلقة بالتشغيل، وخلال سنة 2013 انتهجت الجزائر سياسة نقدية توسعية سمحت بتخفيض معدلات البطالة أين سجلت نسبة 98% من القوى العاملة؛

وشهدت البطالة في الجزائر بعد الأزمة البترولية استقرار في معدلات البطالة في حدود 10% و 11 % من سنة 2014، أين بلغت 12,6% سنة 2017 وهذا بسبب محدودية الوظائف التي طرحها القطاع الخاص لتباطؤ النمو الاقتصادي الناتج عن انهيار أسعار النفط وشهدت ارتفاعا في معدلات البطالة سنة 2020 وهذا نسبة لجائحة كورونا أدت إلى انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تتأثر ظاهرة التضخم في الجزائر بتغير حركة أسعار النفط، وتعتبر مسألة في غاية الأهمية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والشكل الموالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الشكل رقم (2-4): انعكاسات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

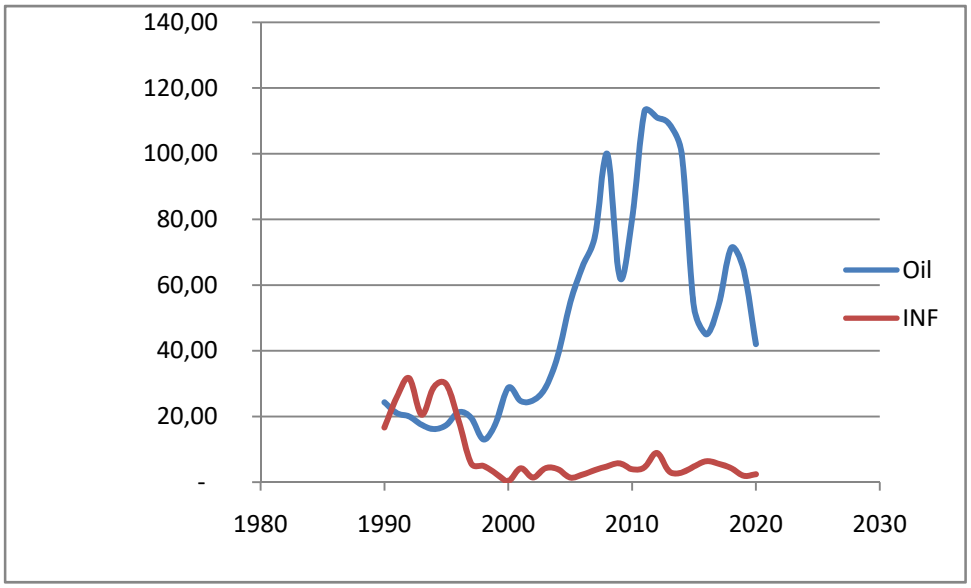

المصدر: من إعداد الطالبباعتماد على البيانات إلى جدول (2-2)

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع أسعار النفط سنة 2010 بنسبة (18,19%) مما أدى إلى انتعاش الإيرادات البترولية في الجزائر، حيث اعتمدت خلالها الجزائر على السياسة النقدية التوسعية، حيث كان التضخم في الجزائر سنة 2010 يبلغ 3,5% لتنتقل إلى 4,5% سنة 2011 تماشيا مع ارتفاع أسعار النفط التي انتقلت من 80,20 دولار للبرميل إلى 112,90 دولار للبرميل سنة 2011.

وخلال سنة 2012 استمرت أسعار النفط في الارتفاع أين بلغت 111 دولار للبرميل مرت خلالها الجزائر بأزمة تضخمية أين بلغت مستويات عالية بنسبة 8,9% ، حيث أصبح التضخم فيها الهدف النهائي للسياسة النقدية؛ وفي سنة 2013 حافظت أسعار النفط على استقرارها النسبي أين انخفض التضخم إلى أدنى مستوياته بنسبة 28%، في ظرف فائض السيولة في السوق النقدية أدار بنك الجزائر السياسة النقدية بمرونة مستعملة أدوات ضخ السيولة للتحكم في التضخم.

وفي سنة 2014-2015 لاحظنا انخفاض في أسعار النفط الناجم عن تأثير الصدمة الخارجية لقطاع المحروقات علما لاقتصاد الجزائري حيث سجل انخفاض بقيمة (10,46-) سجل خلالها التضخم نسبة 2,9% و 3,52% على التوالي، حيث أدى الانخفاض القوي في أسعار النفط سنة 2016 أين بلغ قيمة 45 دولار للبرميل إلى عودك معدلات التضخم إلى الارتفاع أين بلغت 6% حيث قامت السياسة النقدية بتطبيق سياسة انكماشية عن طريق ضخ السيولة، أدت إلى انخفاض طفيف في معدل التضخم في سنة 2017 إلى 5,6%. إلى أن بلغ معدل التضخم 2% سنة 2019 و 2,2% في جويلية 2020 وهذا راجع إلى تأثر الجزائر بالأزمة الصحية (كوفيد 19) التي مست كل دول العالم، وانخفاض أسعار النفط نتيجة نقص الطلب عليه.

المبحث الثالث: تطبيق نموذج الانحدار البسيط

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تطبيق نموذج انحدار البسيط باستخدام دراسة السلاسل الزمنية السنوية كل من أسعار النفط، معدلات البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وهذه البيانات الصادرة من إحصائيات البنك الدولي، أما إحصائيات أسعار النفط مأخوذة من التقارير السنوية لمنظمة أوبك OPEC.

المطلب الأول: أثر أسعار النفط على معدلات البطالة في العينة محل الدراسة

سنشير من خلال هذا المطلب إلى التحليل الإحصائي و الاقتصادي لأسعار النفط ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020

فرضيات الدراسة:

1 – وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين النفط على البطالة خلال الأعوام في الفترة من عام 1990إلى 2020

2-وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية (0.05) النفط على البطالة في الفترة من عام 1990إلى 2020.

التحليل الإحصائي للبيانات

أولاً: بناء النموذج

سيتم بناء نموذج قياسي لقياس أثر أسعار النفط كمتغير مستقل على المتغير التابع المتمثل في **البطالة**، ثم تقدير معلمات النموذج ومرحلة اختبار الفروض ثم مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج وأخيراً مرحلة اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.

يتضمن النموذج ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على المتغير التابع حيث تتكون النماذج على النحو التالي.

$$Y = Bo + Bí\ (X) + U$$

Y: المتغير التابع وهو**البطالة**

X1: المتغير المستقل وهو أسعار النفط

Bo: ثابت دالة الناتج **البطالة**.

B1: معامل المتغير المستقل (أسعار النفط).

ثانياً: تجميع البيانات الإحصائية

تم جمع البيانات من مصادرها الموثقة والجدول أدناه يوضح هذه البيانات.

جدول رقم(2-3) تطور أسعار النفط، معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الجزائر

خلال الفترة 1990-2020

السنة	أسعار النفط OIL	معدل البطالة TC	معدل التضخم INF
1990	24,34	16,65	16,65
1991	21,04	25,88	25,88
1992	20,03	31,66	31,66
1993	17,50	20,54	20,54
1994	16,19	29,04	29,04
1995	17,41	29,77	29,77
1996	21,33	18,67	18,67
1997	19,62	5,73	5,73
1998	13,02	4,95	4,95
1999	18,12	2,64	2,64
2000	28,77	0,33	0,33
2001	24,74	4,22	4,22
2002	24,91	1,41	1,41
2003	28,73	4,26	4,26
2004	38,50	3,96	3,96
2005	54,60	1,38	1,38
2006	65,70	2,31	2,31
2007	74,90	3,67	3,67
2008	99,90	4,85	4,85
2009	62,30	5,73	5,73
2010	80,20	3,91	3,91
2011	112,90	4,52	4,52
2012	111,00	8,89	8,89
2013	109,00	3,25	3,25
2014	100,20	2,91	2,91
2015	53,10	4,78	4,78
2016	45,00	6,39	6,39
2017	54,10	5,59	5,59
2018	71,30	4,26	4,26
2019	64,83	1,95	1,95
2020	42,03	2,41	2,41

المصدر: تقارير وإحصائيات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ

تاريخ الاطلاع 2023/04/12

ثالثاً: العرض البياني للبيانات

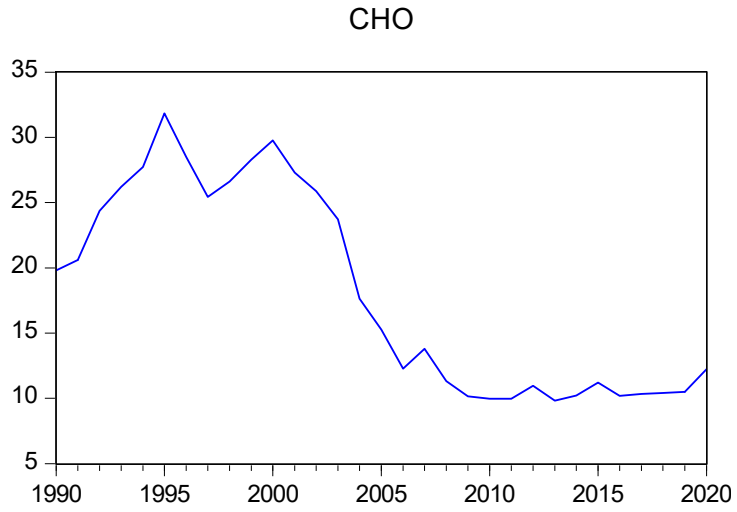

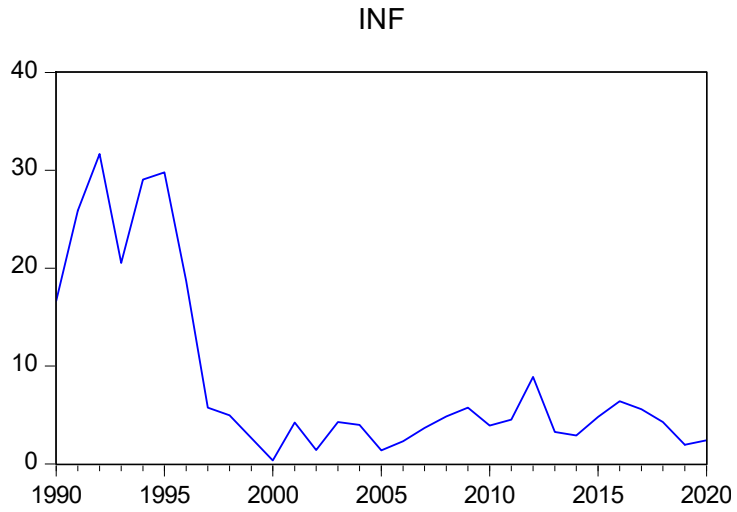

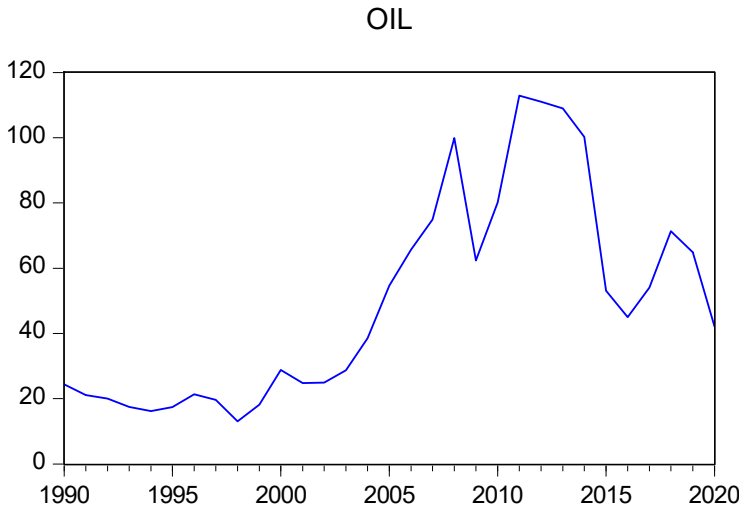

رابعاً: الإحصائيات الوصفية للبيانات

جدول رقم (2–4) الإحصائيات الوصفية للبيانات

	CHO البطالة	INF التضخم	OIL النفط
Mean	18.13871	8.597097	49.52613
Median	15.27000	4.520000	42.03000
Maximum	31.84000	31.66000	112.9000
Minimum	9.810000	0.330000	13.02000
Std. Dev.	7.860747	9.326928	32.14009
Skewness	0.299075	1.469771	0.688237
Kurtosis	1.408072	3.661603	2.198788
Jarque-Bera	3.735521	11.72656	3.276470
Probability	0.154469	0.002842	0.194323
Sum	562.3000	266.5100	1535.310
Sum Sq. Dev.	1853.740	2609.748	30989.56
Observations	31	31	31

المصدر: من إعداد الطالبوفقا لمخرجات برنامج Eviews 10

بلغ متوسط النفط في العينة محل الدراسة في الفترة من 1990 إلى 2020 قيمة**49.52613** بوسيط قيمته **42.03000** والقيمة العليا لمتوسط النفط **112.9000**والقيمة الدنيا **13.02000** ، وقيمة الانحراف المعياري**32.14009** ، فيما بلغ معامل الالتواء قيمة موجبة**0.688237** تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي يسار بمعامل تفرطح **2.198788** ، كما يتضح ذلك

بلغ متوسط التضخم في العينة محل الدراسة في الفترة من 1990 إلى 2020 قيمة **8.597097** بوسيط قيمته **4.520000** والقيمة العليا لمتوسط التضخم**31.66000**والقيمة الدنيا **0.330000** ، وقيمة الانحراف المعياري **9.326928** فيما بلغ معامل الالتواء **1.469771** وهي قيمة موجبة تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي قليلا جهة اليمين بمعامل تفرطح **3.661603** ، كما يتضح ذلك.

بلغ متوسط البطالة في العينة محل الدراسة في الفترة من 1990 إلى 2020 قيمة **18.13871**بوسيط قيمته **15.27000**والقيمة العليا لمتوسط البطالة**31.84000**والقيمة الدنيا **9.810000** ، وقيمة الانحراف المعياري **7.860747** فيما بلغ معامل> الالتواء **0.299075** وهي قيمة موجبة تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي قليلا جهة اليمين بمعامل تفرطح **1.408072** ، كما يتضح ذلك.

وللتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي" " **Normal Distribution**"تم استخدام اختبار "**Jarque– Bera** " ، من خلال حزمة البرنامج الإحصائي الاقتصادي **EViews**10وتكون قاعدة القرار لقبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من0,05.

ويبين جدول رقم (2–4) أن جميع المتغيرات محل الدراسة

أسعار النفط ومعدلات البطالة تتبع التوزيع الطبيعي حيث جاءت القيمة الاحتمالية (**0.154469 – 0.194323**) أكبر من 0,05.

والتضخم في الجزائر تتبع التوزيع الطبيعي حيث جاءت القيمة الاحتمالية (0.000) أصغر من 0.05

خامساً: تقدير نموذج الانحدار وتقييم نتائج التقدير

تم اعتماد طريقة معادلة الانحدار الخطي البسيط (**Simple Linear Regression Model**)لتقدير النموذج القياسي لقياس أثر أسعار النفط على البطالة تبعًا للمعادلة:

ويوضح الجدول أدناه نتائج التحليل.

$$Y = Bo + B1(X1) + U$$

جدول رقم (2–5) نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط

Dependent Variable: CHO				
Method: Least Squares				
Date: 05/16/23 Time: 01:16				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	28.14567	1.503687	18.71778	0.0000
OIL	-0.202054	0.025591	-7.895457	0.0000
R-squared	0.682499	Meandependentvar		18.13871
Adjusted R-squared	0.671550	S.D. dependent var		7.860747
S.E. of regression	4.505035	Akaike info criterion		5.910609
Sumsquaredresid	588.5648	Schwarz criterion		6.003124
Log likelihood	-89.61444	Hannan-Quinn criter.		5.940767
F-statistic	623. 3824	Durbin-Watson stat		0.624179
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبوفقا لمخرجات برنامج Eviews 10

سادساً : تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

1- إشارة الثابت إشارة موجبة بقيمة 2.427473 وهى تمثل قيمة البطالة عندما تكون قيمة المتغير المستقل (النفط) يساوى صفر .

2-إشارة معامل المتغير المستقل (النفط) سالبة (**0.041620-**) تدل على **وجود علاقة عكسية** بينها وبين البطالة والقيمة الاحتمالية 0.000أصغر من 0.05 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية0,01أي أن البطالة تتأثر بدرجة ثقة 99% سعر النفط يتأثر سلبيا كلما ارتفعت قيمة أسعار النفط انخفضت قيمة البطالة.

3- يدل معامل التحديد Adjust R-squared يساوي (**0.671550**) المتغير المستقل (النفط) والذي يفسر بنسبة 67% من التغيرات التي تحدث في متغير التابع (البطالة) أنما الباقي 33% تعود إلى عوامل أخرى تندرج في الخط العشوائي

4-جاءت قيمة **F-statistic=62.33824**بقيمة احتمالية **0.000**أقل من 0,05 مما تدل على أنه توجد معنوية الانحدار وتوجد معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

سابعاً: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية:

وبما أن قيمة **0.624179**=Dبذلك لا تقع بين الحد الأعلى du (1.27) والحد الأدنى dl (1.14) كما هو موضح من خلال جدول قيم داربن واتسون الحرجة عند مستوى معنوية a (0.05) وعندk (1),وعند31 =n . والتي تشير إلى أن القيمة المحسوبة**0.624179**=Dتقع في منطقة الرفض.

ثامناً: تقدير معادلة نموذج الانحدار

وبناء على النتائج السابقة تم تقدير العلاقة بين سعر النفط كمتغير مستقل والمتغير التابع: **البطالة،** وفقا للمعادلة التالية:

$$Y = Bo + Bí\ (X) + U$$

$$CHO = 28.14567 - 0.202054^{*}\ (X) + u$$

ومن خلال هذه المعادلة نستطيع التنبؤ بقيمة تأثير سعر النفط من خلال قيمة البطالة فنجد أنه كلما ارتفع سعر النفط انخفض مستوى البطالة بمقدار**0.202054-** النسبة المئوية.

المطلب الثاني: أثر أسعار النفط على التضخم في العينة محل الدراسة

سنشير من خلال هذا المطلب إلى التحليل الإحصائي و الاقتصادي لأسعار النفط ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020

فرضيات الدراسة

1 – وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين النفط على التضخم خلال الأعوام في الفترة من عام 1990إلى 2020

2-وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية (0.05) النفط على التضخم في الفترة من عام 1990إلى 2020.

التحليل الإحصائي للبيانات

أولاً: بناء النموذج

سيتم بناء نموذج قياسي لقياس أثر أسعار النفط كمتغير مستقل على المتغير التابع المتمثل في **التضخم**، ثم تقدير معلمات النموذج ومرحلة اختبار الفروض ثم مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج وأخيراً مرحلة اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.

يتضمن النموذج ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على المتغير التابع حيث تتكون النماذج على النحو التالي.

$$Y = Bo + Bí\ (X) + U$$

Y: المتغير التابع وهو**التضخم**

X1: المتغير المستقل وهو أسعار النفط

Bo: ثابت دالة الناتج **التضخم**.

B1: معامل المتغير المستقل (أسعار النفط).

جدول رقم (2–6) نتائج تحليل نموذج الانحدار خطي البسيط

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 05/16/23 Time: 02:04				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 31				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	**15.06216**	**2.827918**	**5.326238**	**0.0000**
OIL	**-0.130538**	**0.048128**	**-2.712306**	**0.0111**
R-squared	**0.202346**	**Meandependent var**		**8.597097**
Adjusted R-squared	**0.174840**	**S.D. dependent var**		**9.326928**
S.E. of regression	**8.472423**	**Akaike info criterion**		**7.173851**
Sumsquaredresid	**2081.676**	**Schwarz criterion**		**7.266366**
Log likelihood	**-109.1947**	**Hannan-Quinn criter.**		**7.204009**
F-statistic	**7.356603**	**Durbin-Watson stat**		**0.382324**
Prob(F-statistic)	**0.011118**			

المصدر: من إعداد الطالبوفقا لمخرجات برنامج Eviews 10

ثانيا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

1-إشارة الثابت إشارة موجبة بقيمة**15.06216**وهي تمثل قيمة التضخم عندما تكون قيمة المتغير المستقل البترول يساوى صفر.

2-إشارة معامل المتغير المستقل (النفط) سالبة**0.130538-** تدل على **وجود علاقة عكسية** بينها وبين **التضخم** والقيمة الاحتمالية **0.0111**أصغر من 0.05 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية0.01.أي أن **التضخم** يتأثر بدرجة ثقة 99% بسعر النفط تأثراً سلبيا كلما ارتفعت قيمة سعر النفط انخفضت قيمة التضخم.

3- يدل معامل التحديد Adjusted R-squared (**0.74840**) المتغير المستقل (النفط) والذي يفسر بنسبة 75% من التغيرات التي تحدث في متغير التابع (التضخم) أنما الباقي 25% تعود إلى عوامل أخرى تندرج في الخط العشوائي.

4-جاءت قيمة **F-statistic= 7.356603**بقيمة احتمالية (**0.011118**) أقل من 0.05 مما تدل على أنه توجد معنوية الانحدار وتوجد معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية:

وبما أن قيمة **0.382324**=Dبذلك لا تقع بين الحد الأعلى du (1.27) والحد الأدنى dl (1.14)كما هو موضح من خلال جدول قيم داربن واتسون الحرجة عند مستوى معنوية a (0.05) وعندk (1),وعند n= 31 . والتي تشير إلى أن القيمة المحسوبة**0.382324**=Dتقع في منطقة الرفض.

رابعا: تقدير معادلة نموذج الانحدار

وبناء على النتائج السابقة تم تقدير العلاقة بين أسعار النفط كمتغير مستقل والمتغير التابع: **التضخم**، وفقا للمعادلة التالية:

$$Y = Bo + Bí\ (X) + U$$

$$INF = 15.06216 - 0.130538^{*}\ (X) + u$$

ومن خلال هذه المعادلة نستطيع التنبؤ بقيمة تأثير سعر النفط من خلال قيمة **التضخم** فنجد أنه كلما ارتفع سعر النفط انخفض مستوى **التضخم** بمقدار**0.130538-**النسبة المئوية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل والذي يتناول الدراسة القياسية قمنا بتقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة والتطور التاريخي لها، وكذا عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وذالك لمعرفة أثر تغيرات أسعار النفط وانعكاساتها على البطالة و التضخم في الجزائر، وباستخدام نموذج الانحدار خطي البسيط

توصلنا في هذه الدراسة إلى أن حدوث صدمات ايجابية لأسعار البترول لها دور ايجابي في خفض معدلات البطالة والتضخم، كما نجد أن نسبة ارتفاع أسعار النفط تسبب في خفض معدلات البطالة و التضخم

تم التوصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة والتضخم، فإذا ارتفعت أسعار النفط في سنة معينة يرتقب انخفاض معدلات البطالة والتضخم في السنة التي تليها.

خاتمة

الخاتمة

يعتبر موضوع النفط من بين أهم المواضيع التي أصبحت تشغل الكثير من الاقتصاديين والباحثين منذ زمن طويل، إلا أنها أصبحت محل اهتمام أكثر في وقتنا الراهن ويعود ذلك إلى أهمية النفط في تطوير
الاقتصاد وازدهار الدول التي تستحوذ على هذه المادة، حيث أن أسعار النفط تتعرض للعديد من التغيرات والتقلبات المباشرة وغير المباشرة مما يتسبب في وقوع مشاكل والاختلالات تمس العديد من المجالات، كالبطالة و التضخم ظاهرتين اقتصادية واجتماعية وهي من أهم التحديات التي تلزم الدولة من البحث عن سياسات وحلول مناسبة للحد من هذه الظاهرتين التوأم، وهذا ما دفعنا للبحث عن العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدلات البطالة و التضخم.

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الواسع للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في **ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على البطالة و التضخم في الجزائر؟**

حيث أثبتت الدراسة القياسية أن حدوث صدمات ايجابية لأسعار النفط لها دور ايجابي في خفض معدلات البطالة و التضخم، فكلما ارتفع سعر االنفط بـ (1%) أدى إلى انخفاض في معدلات البطالة و التضخم بنسبة (-0.20%)، فهنا توجد علاقة عكسية بين أسعار النفط على البطالة والتضخم ، وعليه ومن خلال هذه النتائج نقبل الفرضيات والتي مفادها:

- تتأثر أسعار النفط بعوامل اقتصادية، وليدة عن الأزمات المالية والبترولية.
- تتأثر البطالة و التضخم بأسعار النفط إما ارتفاعا أو انخفاضا.
- يمكن بناء نموذج قياسي لتأثير أسعار النفط على معدلات البطالة و التضخم.

كما يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- تزايد مستمر في معدلات البطالة و التضخم رغم التدابير التي اتخذتها الدولة للحد من هاتين الظاهرتين
- من خلال الدراسة القياسية استنتجنا انه توجد علاقة عكسية بين أسعار النفط و معدلات البطالة و التضخم، فإذا ارتفعت أسعار النفط في سنة معينة يترقب انخفاض معدلات البطالة و التضخم في السنة التي تليها.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكننا أن نوصي بالاقتراحات التالية:

- إعادة ترميم نظم المعلومات المكلفة بقياس وتقدير المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتوفير قاعدة معلوماتية يستند عليها في البحوث والدراسات العلمية لاستنتاج حلول تخدم الاقتصاد الجزائري.
- هيكلة سوق العمل وإعادة صياغة القوانين والبرامج الخاصة بالتشغيل و التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ودعم القطاع الخاص بمزايا وحوافز تناسبا مع حجم المناصب التي يوفرها.
- ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وعدم الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات، وذلك لتفادي وقوع أزمة داخلية نتيجة لوقوع أزمة في الأسواق العالمية للبترول.
- العمل على التنويع في الاقتصاد وتطوير الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والهوائية والمائية.
- تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري، ففي الوقت الحالي يمثل رأس المال البشري ثروة حقيقية في أيدي البلدان التي أعطت قيمة كبرى لهذا العامل.

أفاق الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة و التضخم في الجزائر، وهذا البحث هو جزء صغير ضمن موضوع يحمل الكثير من التعقيد ونظرا لاتساع هذا الموضوع نرغب في طرح بعض المواضيع التي قد تكون عناوين لدراسات مستقبلية:

- ✓ واقع الاقتصاد الجزائري في ظل عدم استقرار أسعار النفط.
- ✓ سبل الخروج من إطار تبعية النفط; الحلول والاقتراحات.
- ✓ كيفية دعم النمو والتنمية في الجزائر خارج إطار الاقتصاد الريعي.

المراجع

المراجع باللغة العربية

I-الكتب:

1. ازين بن مُحَّد الرماني، البطالة العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى دار طريق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001
2. فليح حسن خلف الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
3. حسام داود، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 03، 2005
4. طالب مُحَّد عوض مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004
5. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي سياسة التشغيل-التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
6. مُحَّدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004
7. حربي عريقات إسماعيل عبد الرحمان، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 03. 1999
8. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997
9. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000
10. حسن أبو زيت أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1. 2000
11. أيوب أديب العيسى الفساد الإداري والبطالة، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1. 2014
12. عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، مصر، 1997
13. مُحَّد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997
14. رجاء الربيعي دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
15. مجدي حجازي العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004

16. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات مفاهيم ونظم اقتصادية للتحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2004

17. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999

18. محمود حسين الوادي الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007

19. نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2005

20. خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 10. 2009

21. سعيد سامي الحلاق النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010

22. مُحَمَّد عبد العالي أحمد رمزي العلاقة التبادلية بين الدولرة وفعالية السياسة النقدية، دار المعارف، مصر، 2003

23. صالح مفتاح النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، مصر، 2005

24. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية دار اليازوري الأردن، 2006

25. مُحَمَّد خميس الزوكي جغرافية الطاقة مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2001

26. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار أحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011

27. مديحة حسن الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1992

28. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000

29. هاني عمارة الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012

II-الأطروحات والمذكرات:

30. دحماني مُحَمَّد الدرويش إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتورة جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2012-2013

31. بن حمودة نجيب البطالة ومحدداتها في المغرب العربي (دراسة قياسية تحليلية)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014 2015

32. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة (دراسةتحليلية) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 2009/2010

33. شباح رشيد ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير تخصص تسيير المالية العامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2011

34. سمية بلجبلية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2010-2009

35. خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي جامعة الجزائر 2008-2009

36. أحمد مُحَمَّد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005-2006

37. بورنان الحاج السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين و المستهلكين، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2002 - 2003

38. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية) ، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر، 2012

39. نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009

40. رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017

41. حاج بن زيدان،دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى الدول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والسعودية ومصر 1970-2010، أطروحة الدكتوراه تخصص اقتصاد كلية العلوم الاقتصادية-جامعة تلمسان

42. رضوان جمعة، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات: دراسة حالة الجزائر 1970-2004، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، كلية العلومالاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007

III-المقالات والمجلات:

43. حمدي باشا رابح، لغة الفقر وتحدياته، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 31 ماي -2 جوان 2003

44. عمراني سفيان، حاكمي بوحفص، انعكاسات التقلبات في أسعار النفط الناتج الداخلي الخام للجزائر-دراسة تحليلية الفترة 2000-2020 مجلة البشائر الاقتصادية، المجلدالخامس، العدد 02 أوت 2019

المراجع باللغة الأجنبية

I–Ouvrages :

45. Gregory. N.M, Macro économie, De Boeck, Paris, 3éme édition, Paris, 2006

46. Ayoub Antoine, Pétrole: marché et stratégie économique, Edition Economica, Paris, France, 1987

II–Théses et mémoires :

56. Mesbahifatimazohra, impact de la volatilité des prix du pétrole sur la croissance économique, thèse en vue de l'obtention du doctorat en économie monétaire et financière, faculté des sciences économique, université Tlemcen, Algérie ,2018.

III–Articles et rapports :

57. Ariful Islam, Impact Of inflation on import, International journal of economics, finance and management sciences, vol1, n 1, 2013.

58. Marc labonte, Inflation, congessionalresearch service, Wachingation, USA, 2010

IV–Sites web :

59. www.bank-of-algeria.dz

60. https://data.albankaldawli.org/country/algeria

61. www.opec.org

62. www.ons.dz

الملاحق

الملاحق

ملحق 01 :تطور أسعار النفط، معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الجزائر

خلال الفترة 1990-2020

السنة	أسعار النفط OIL	معدل البطالة TC	معدل التضخم INF
1990	24,34	16,65	16,65
1991	21,04	25,88	25,88
1992	20,03	31,66	31,66
1993	17,50	20,54	20,54
1994	16,19	29,04	29,04
1995	17,41	29,77	29,77
1996	21,33	18,67	18,67
1997	19,62	5,73	5,73
1998	13,02	4,95	4,95
1999	18,12	2,64	2,64
2000	28,77	0,33	0,33
2001	24,74	4,22	4,22
2002	24,91	1,41	1,41
2003	28,73	4,26	4,26
2004	38,50	3,96	3,96
2005	54,60	1,38	1,38
2006	65,70	2,31	2,31
2007	74,90	3,67	3,67
2008	99,90	4,85	4,85
2009	62,30	5,73	5,73
2010	80,20	3,91	3,91
2011	112,90	4,52	4,52

8,89	8,89	111,00	2012
3,25	3,25	109,00	2013
2,91	2,91	100,20	2014
4,78	4,78	53,10	2015
6,39	6,39	45,00	2016
5,59	5,59	54,10	2017
4,26	4,26	71,30	2018
1,95	1,95	64,83	2019
2,41	2,41	42,03	2020

المصدر: تقارير وإحصائيات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ

تاريخ الاطلاع 2023/04/12